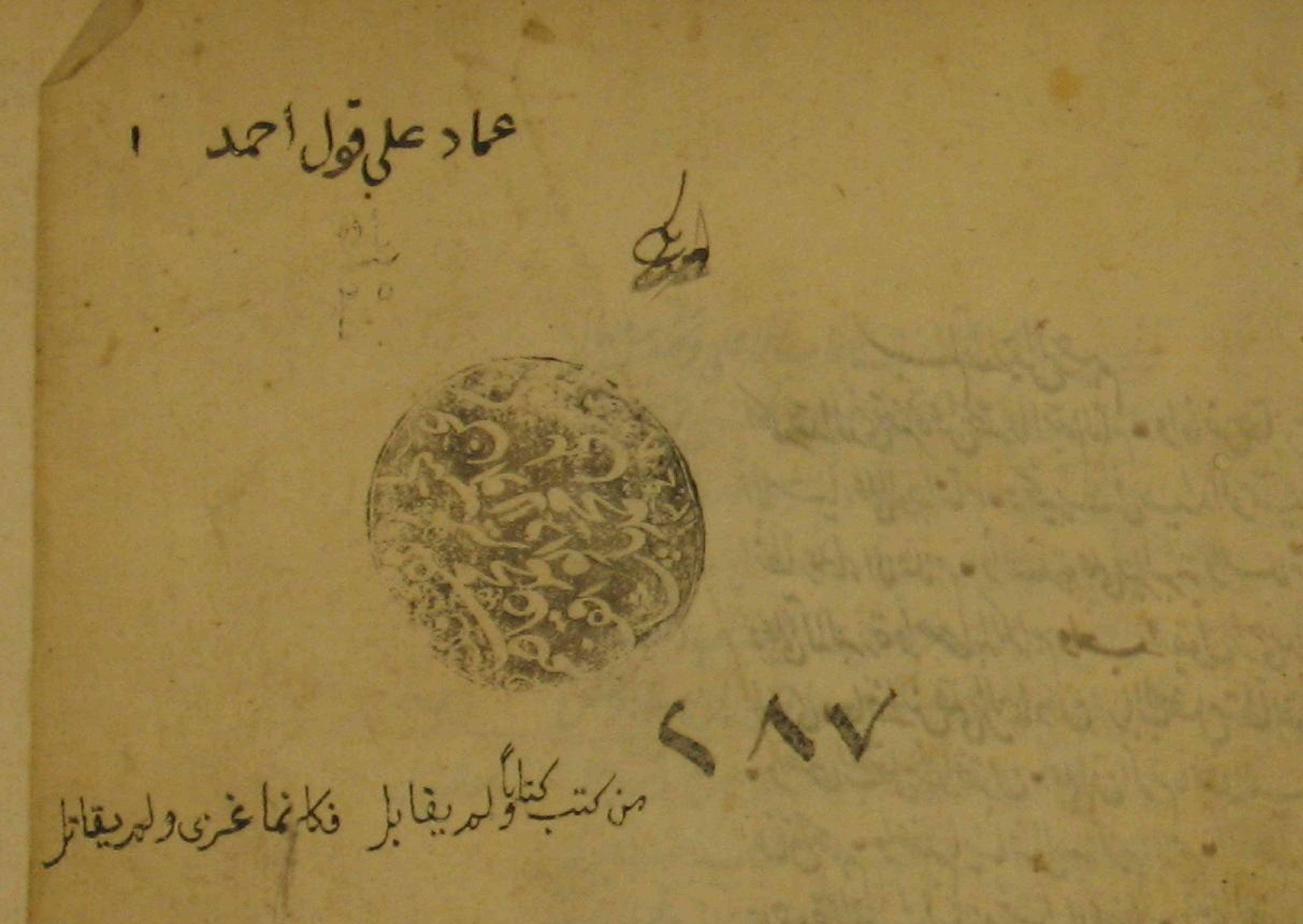

KÖPRÜLÜ KÜT.
287
M. ASIM BY.

کوپریلی محمد پاشا کتبخانه سنده در



من كتب كتابا ولم يقابل فكأنما غزى ولم يقاتل

يا طالب بعد نفسك عن اختلاط المحبوب فانه مبعد عن الدين والعلم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تنزه عن الحد والرسم التام • وافاض حقايق
الاشياء على الوجه التام • وتحيرت في بيداء الوهمية
انظار علماء الاعلام • والصلوة على خير البرية والسلام
وعلى آله البررة واصحابه الكرام واما بعد فيقول راجي هداية
الهادي • حافظ بن علي بن العماد ان ارباب العقل متطابق القول
واصحاب النقل متوافق القول • على ان اكرم ما تميل اليه
اعناق الهمم • واعظم ما يتنافس اليه اكرم الامم • العلم الذي
هو حيوة القلب الذي هو رئيس الاعضاء • وصحة العقل
هو اغزر الاشياء • ولهذا مدح الله في مواضع العلم واهله
قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وعلم
المنطق من اولى العلوم بالاشتغال • واداها المعزم عليه
البال • لانه لا يؤمن من الاغاليط وتمويهات الاوهام الا به
ولا يهتدي الى سواء السبيل الا بدرك مطالبه • وكانت
فوائد حمد غير منصرف كاسمه فاردت ان اكتب عليها حواشي
لطالبيها • تيسير النهوض بتحصيلها لمبتديها • سالكا فيها
مسلك الايجاز من غير لغمة والالغاز سائلا من جناب المعين
ان ينفع المحصلين • ويجعلها ذخرا ليوم الدين • بحق سيد
المرسلين • فانه ولي التوفيق • وبه الوصول الى التحقيق

قوله

قوله بسم الله لما كانت لجناب الاعلى وتقدس وتعالى
وجود عالم اربعة وجودات اعلاها الوجود العيني ثم الوجود
الذهني عند قوم ويسمى حقيقيا ثم الوجود اللفظي ثم الوجود
الخطي ويسمى مجازيان ووجودات الله تعالى اقدم واسبق
من كل وجودات العالم ومعرفته تعالى عند العباد المعتد بهم
اول المعارف المعتد بها وذكر اسمه اول ذكر الاسماء ونقش
اسمه اول النقش والالفاظ وكان العبد لا يستقل بالمؤثرية بلا بموثرية له
حالا ومالا معا عند اهل الحق او مالا فقط عند المعتزلة فيحتاج
الى اقدار وتمكين من الله تعالى فيلزمه ان يتوجه قبل الشروع
من فضله الى جنابه الاقدس الفياض لكل شيء بمجعل سمائه
فيصح به ولهذا السر قال النبي عليه الصلوة والسلام
كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتر اشارة بنقش
اسمه تعالى اولا الى انه وجود الخطي والعارف والاذكار
والنقوش سوى وجود الله تعالى ومعرفته وذكر اسمه ونقشه
والى ان الاستعانة تحصل بمجرد نقش اسمه فما بال الذكر
اللسان وملاحظة القلبي هذا اذا كان الباء للاستعانة
فح يكون الظرف لغوا كما في كتبت بالقلم وعند البعض الباء للتبرك
للملابسة والظرف مستقر حال من ضمير ابتدا كما في دخلت عليه
بثياب السفر نظرا الى انه ادخل في التعظيم حيث لم يجعل

اسمه تعالى آلة للابتداء والمراد بالابتر في الحديث هو الآية
الشروع فلا يرد ما قيل كم امر ذي بال لم يبتدأ فيه باسم الله ولم يخرج
ابتر كما انه لم من مبتدأ به بقي ابتر والامران محسوسان لا يمكن
انكارهما مع ان الحديث ينافي بمنطوقه والثاني بمفهومه وقد يجاب
عن الاول بان العبارة اعم من عبارة الصحة كالصلوة عند الشافعي
فانها لا تصح بدون التسمية لانها جزء من الفاتحة عنده ومن عبارة
التيمن وعبارة البركة ولا تم انتفاء الكل عند البداية به وعن الثاني
بانه تخلف الاثر لمانع لا ينافي الاقتضاء والمانع غفلة القائل
لانه تعالى لا يقبل الدعاء بل كل عمل عن قلب لانه الله اسم للذات
الواجب الوجود المستجمع لجميع الكمالية وقيل المستجمع لجميع
المحامد فقيل اسم الذات من حيث هي اي لا باعتبار اتصافها
بالصفات ولا باعتبار لا اتصافها بها وقيل هو علم للذات
الحق الموجد المتصف بالوهية اي من حيث ارتباط العالم
به وارتباطه بالعالم **قوله** الرحمن الرحيم هما صفتان مشبهتان
من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم بمعنى رقة القلب
وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تعالى فيحمل على غايتها وهي
الانعام وهما مثل في صيغة المبالغة الا ان فعلان ابلغ من فعيل
لما ذكر في كتب اللغة ان الرحمن ادق من الرحيم ومعنى الرحيم
ذو الرحمة ومعنى الرحمن كثير الرحمة واستدل على ذلك بالاستعمال

بالاستعمال حيث قالوا يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا
وقيل الرحمن في الدنيا ويكون شاملا للمؤمنين والكافر بخلاف
الرحيم فانه في الآخرة ويكون مختصا وبالقياس لان في الرحمن
زيادة الحروف وقال اهل العربية ان الزيادة في البناء
يفيد الزيادة في المعنى ويرد ان حذر ابلغ من حاذر مع ان فيه
زيادة البناء ويمكن ان يجاب بان ذلك اكثري وان سلم ذلك
فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع
بان يكونا اسما فاعل او صفة مشبهة كغرث وغرثان وههنا ح
بخلاف حاذر اسم فاعل وحذر صفة مشبهة فتأمل **قوله**
اعظم الاسماء علما وحكيم فيه نظر للاختلاف في اسم الله الاعظم
بل الاكثر على انه اسم الله الاعظم هو الحي القيوم اللهم الا ان يتكلف فتأمل
قوله حمدا لك الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري
على جهة التعظيم فلا بد في الحمد من تحقق امور خمسة الاول
حي متكلم ليكون حامدا والثاني حي مختار حتى يصح انه يقع
محمودا ذكر مخصوص باللسان الرابع جميل يكون محمودا به
والخامس جميل الاختياري حتى يصير محمودا عليه فخرج عن التعريف
ما ورد على الجنان والاركان دون اللسان او ورد
او ورد عليه ولم يكن جميلا او ورد عليه وكان جميلا لكن
لم يقع في مقابلة الجميل او وقع فيها ولم يقع على الجميل الاختياري

او وقع عليه ولم يكن على جهة التعظيم وهو عند المحققين اظهار الصفات الكمالية
قولا او فعلا او اعتبارا وبهذا ورد قوله عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت
كما اثنيت على نفسك فالحمد بهذا المعنى رادف الشكر والنعم مثل المعنى الاول
فان قيل لم ذكر الخطاب في قوله حمدا لك اللهم قلنا لان المقام مقام الحمد والتضرع
فلذلك ذكر الخطاب في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فان قيل
لم جعل الله مخاطبا تنبيها على انه تعالى اقرب من حبل الوريد ولانه لا يليق
بحال الحامد ان يلاحظ المحمود الا حاضرا او مشاهدا ثم الجملة والتقدير
حمدت او احمد لك حمدا ثم خلفت الكاف بعد حذف الجملة الى المصدر
وادخل عليه اللام تقوية للعمل وتنصيصا على كون الكاف مفعولا.
لا فاعلا وجمع بين التسمية والتحميد في الابتداء جريا على قضية قوله عم
كل امر ذي بال الخ فان الابتداء يعتبر في العرف ممتدا من حين الاخذ
في التصنيف الى الشروع في المقصود وقدم التسمية اقتداء بما نطق
به الكتاب والتصريح عليه اولوا الالباب قوله على ما منحته على من
معارف الافاضل المنح الاعطاء وما موصولة ومن بيانية والاضافة
بمعنى اللام وكذا اضافة الذوارف من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
اي المزايا الشائعة قوله وشكرا لك نصب بفعل محذوف اي شكرت
او اشكر والكلام هاهنا كالكلام في حمدا لك والشكر في اللغة ما ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وهذا هو معنى الحمد العرفي ولذا قال
في شرح المطالع وليس معنى الحمد قول القائل الحمد لله بل هو فعل يشعر

بتعظيم

بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما والشكر في العرف صرف العبد جميع ما انعم الله
عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق لها واعطاه لاجله كصرف النظر
الى مطالعة مصنوعاته ليستدل به على وجود الصانع ووحدانيته
وقس على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة وعلى هذا يكون الحمد العرفي
اعم من الشكر العرفي مطلقا لعمومه للنعمة الواصلة الى الحامد وغيره
واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر قوله على ما منحته على
على ما مننت به من ذوارف الفواضل المنة هاهنا النعمة من من
اي انعم والزوارف جمع زارفة من زرف اي سال الفواضل جمع
فاضلة وهي النعمة المتعدية الى الغير وما موصولة ومن بيانية والتقدير
حمدا لك على الذي انعمت به علي من ذوارف الفواضل قوله
وصلوة وسلاما نصبا بفعلين محذوفين اي صليت
او اصلي وسلمت او اسلم على قياس حمدا لك وشكرا لك لانه
الفعل ليس بواجب الحذف بخلاف حذفه في الحمد والشكر
فانه واجب فيهما قوله انه لما كانت النفوس الانسانية منغمسة
في العلائق البدنية ومكدرة بالكدورات الطبيعية واللذات
المنقضية عنهم في غاية التنزه عنها لاجرم وجب الاستعانة
في استفاضة الكمالات اللائقة من تلك الحضرة لمتوسط يكون
ذا جهتين التجرد والتعلق حتى يقبل الفيض من المبدأ الفياض
بتلك الجهة الروحانية ويفيض منه بهذه الجهة فلذلك وقع

توسل في استحصال الكمالات العلمية والعملية الى مؤيد بالايات بل
بافضل الوسائل اعني الصلوة عليه والثناء بما هو اهله ومستحقه
ولهذا التيسير توسل آله واصحابه لان مناسبتهما لمالك ذمة الامور
في الجهتين اتم واوفر لانه من القضايا المذكورة في العلوم الحكمية ان
استفادة المقابلة من المبداء يتوقف على مناسبة بينهما وكلما كانت
المناسبة اتم كانت الاستفادة اوفر واتماما اتى بالسلام لان الصلوة
بدون السلام مكروهة ولانه فيه امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه
وسلموا تسليما قوله على نبيك صوانه مبعوث من الحق الى الخلق
مأخوذ من نبأ اي خبر او نبا اي ارتفع او منقول النبي وهو الطريق
قوله النبيه صفة للنبي النبيه الشريف المشتهر من نبه بالضم
اي شرف واشتهر قوله امثل الافاضل اي افضل الافاضل يقال
مثل او امثل اي فضل وافضل قوله وافضل الاماثل جمع امثلة
بمعنى الافضل قوله وعلى آله اصله اهل ابدل الهاء من الهمزة ثم ابدل
الهمزة الفا لانه قلب الهاء الفا لم يجئ واما قلبها همزة فشايع لكنه
خص استعماله في الاشراف ولا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال
آل الاسلام وآل مكة قوله وذويه اي اصحابه قوله المنعوتين اي الموصوفين
وقد يفرق بين النعت والصفة قوله بكل الشمائل واكرم الخصائل
اي الشمائل الحسنة والخصال الكريمة فالاضافة على نهج جرد قطيفة
قوله اما بعد اصله مهما يكن من شيء وبعد الحمد والشكر والصلوة

قد قامت

قد قامت كلمة اما موقع اسم هو المبتداء وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما
فلتضمنها معنى الشرط لزمت الفاء وبعد من الظروف المبنية على الضم
المنقطعة عن الاضافة والعامل فيها اما قوله فلما كانت الى آخره لما ظرف
بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا لقوله تعالى فلما توجه
تلقاء مدين او معنى كقولك لما لم يضرب الفوائد جمع فائدة وهي في اللغة ما استفيد
من علم او مال قوله بتحصيلها الضمير راجع الى الفوائد والباء صلة للنهوض
آخره رعاية للسجع ويمكن ارجاعها الى قوله ما يكشف باقتبار الحواس
والجوارح سببية اي حتى تيسر لهم بسبب تحصيل حوائجه منه تلك الفائدة
قوله النهوض القيام يقال نهض اي قام قوله ولم آل اي لم اقصر والتقصير
قوله جهدا اي اجتهادا قال الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة
قوله الواسع اي نعمة وكرما ولطفا قوله المحذوفة فعلها الاولى
ان يقال المحذوف فعلها لما ثبت في النحو من ان الصفة الجارية
على غير من هي له تطابق لفاعلها تذكيرا وتانيثا لا لموصوفها ويمكن
ان يقال تانيثه باعتبار المعنى اذ الكل مصدر نفسه قوله في كتب النحو
منها الكافية وشروحها في بحث المفعول المطلق قوله لكونها اصلا
اذ الفعل والفاعل في الاسناد والاسناد اليه والمبتداء والخبر
موضوع فيها قوله وللتنصيص فيه نظر لان التنصيص على الصدور
عنه حاصل بالجملة الاسمية ايضا بان يقال حمدي لك اللهم لا انه ال
التنصيص في الجملة الفعلية بنفسها وفي الجملة الاسمية بالاضافة

قوله وانما اختيره جواب لما قيل لم لم يجئ بالفعل بغير المصدر حتى لا يحذف
الفعل بان يقال احمد الله تعالى ما جيب بقوله اختير ويمكن ان يقال ان مراده
انه انما اختير في مقام الحمد من المصادر المحذوفة فعلها ليقع الحمد اه قوله
على وتيرة التسمية اي على طريقها في حذف الفعل قوله ايضا اي كما
يدل على الانقطاع او كما يدل المضارع على الاستغراق وحاصله ان الماضي
لا يدل على شمول الحمد الازمنة الماضية والمستقبل جميعا بخلاف المضارع
فانه يدل على شمول الحمد في الازمنة المستقبلة فيكون تقدير المضارع قوله
مغترف بالغين المعجمة قبل التاء وبالفاء بعدها من الغرف بمعنى ويحتمل
ان يكون بالفاء قبلها والقاف بعدها اي المحتاج اليه بحذف الصلة للتخفيف
قوله اي بالجهة ناظرا الى كون من متعلقة كما ان قوله او جهراه ناظرا الى كونه [illegible]
من بيانية ايضا قوله واضافة المنح اه فعلى هذا يكون المراد بالاحسانات
ما به الاحسانات لا المعنى المصدري ولذا اتى بصيغة الجمع تامل قوله
اي الاحسانات اليهم اه اشارة الى ان الاحسان يجوز ان يكون لازما
ومتعديا ويحتمل ان يكون اشارة الى ان الاضافة يجوز ان يكون
الى المفعول اي العطايا النازلة اليهم او الى الفاعل اي الاحسانات الصادرة منهم
قوله لا يصح عطفه اه لانه على هذا التقدير يلزم ان يكون المحسن محمودا
عليها وهو غلط اللهم ان يصار الى ما قيل ان التحفة عند ارباب الذوق
نعمة كما قال الشاعر بر جانم از تو هر چه رسد جاى منت است
کر خنجر جفاست وکر ناوک ستم ۰ وفيه نظر لانه انما يلزم اذا قدر

الموصول

الموصول عنه اما اذا قدر به ويكون الباء للسببية فلا تقدير الكلام
حمدا على ما اخرجتني بسببه عن محن عواصف اه هذا كلام صحيح من حيث
اللفظ والمعنى قوله يجوز المنح بفتح الميم اه وبهذا التقدير يجوز ان يكون
ما موصولة او مصدرية ومن بيانية ومتعلقة على قياس ما سبق تامل
قوله جميع التقادير اي سواء كانت اضافة منح الى العوارف بيانية او من قبيل
اضافة المصدر الى المفعول فالاولى ان يقال وعلى التقديرين كما لا يخفى موصوله ومصدريه صح
ويمكن ان يقال اعتبر الاحتمالات في كل من التقديرين من كون ما مصدر
وكون متعلقة وبيانية فلهذا اتى بصيغة الجمع تامل قوله كما قال المعبر
بان فيه تكرارا قوله فكان عوارفهم عطايا الاولى ان يقال اعطاها
لان اعطى مسند الى ضمير المعارف اللهم الا ان يقال نسب العوارف بالتجوز
المعطي وفيه اشارة الى دفع ما قيل ان المفهوم من اضافة المنح الى المعارف
على تقدير كون المنح عطايا والعوارف معطيها وليس كذلك وحاصل الجواب
ان المنح لما كانت مستنبطة من المعارف نزلت منزلة معطيها قوله
شبه الاشياء المهلكة للفضائل اي لادراك المسائل والكمالات
مثل البلاء والفقر في ايام التحصيل وما شبههما من الموانع والمراد بالفضائل
ما يلزم الانسان ولا ينتقل عنه الى غيره كالعلم والسخاوة وبالفواضل
ما ينتقل عنه الى غيره قوله الاستعارة هي الكلمة المستعملة في غير ما
وضعت له بعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ومعنيه
المراد قوله مصرحة تحقيقية سمي بالمصرحة الاستعارة والمجاز فيها

ولكون المشبه محققا حسا او عقلا **قوله** استعارة تخييلية وهي اثبات
لازم من لوازم المشبه به للمشبه فانه قيل لما فرض ان الفضائل من افراد النباتات
لم يكن مثبتا للوازم المشبه به للمشبه بل يكون مثبتا للوازم النباتات
وهي العوارض لنفسها قلنا انا فرضنا الفضائل من افراد النباتات
لكن ما اوردنا من ذلك الفرد الحقيقي بل الفرضي فتكون مثبتا للوازم
المشبه به هو الفرد الحقيقي للنبات للمشبه وهو الفرد الفرضي لها **قوله**
على ما لا يخفى لان ما في الفضائل من الصعوبة والاشكال بالنظر الى ذاته
من حيث حصوله وما في العواصف من الاحتراز والاهلاك بالنظر الى جزئه
فاين هذا من ذلك ولانه لا مساك لادراك الفضائل كالعواصف
ولان ادراك الفضائل مليح والعواصف قبيح وتشبيه المليح الى القبيح
قبيح ووجه التشبيه بينهما انه كما ان النباتات تحركها وتضطرب
كذلك المدرك يتحرك ويضطرب بادراك مثل المشكلة وهو غير
مناسب كما لا يخفى بل المناسب ان يقال في وجه التشبيه بينهما انه كما ان
الرياح تحرك الاشياء وتضطربها كذلك ادراك المسائل المشكلة
يحرك الاذهان وتضطربها **قوله** نصب الفعل مبني للمفعول او مصدر
بمعنى المفعول **قوله** طهر في حمدك اي شكسته من اضافة الحلية العقلية
والاعتراف بالعجز استدانه بحكم التنصيص على الصدور وتنبيه
بامضي وقوعها على وتيرة التسمية اي من المذهبين بل النكتة
في او كونه المضارع كما في حمدك **قوله** وهي الظاهر وجه الظهور

ان

ان اولى اذا كان الصيغة التفضيل يحتمل على معناها المتبادر واما اذا
كان مضموم الهمزة فيحتمل ان يكون على معناه الغير المتبادر لان المتبادر منه
ح الاولية بحسب الزمان لا بحسب الشرف والرتبة **قوله** والانسب
بوانئه وهي اعلى الشمائل واشرف القبائل واوضح الدلائل لانه اتى بها
على صيغة التفضيل فالانسب ان يتوا على تلك الصيغة ايضا **قوله**
اشرف النعم ناظر الى مفتوح الهمزة كما ان قوله اولى النعم ناظر الى مضمومها
قوله خواص النبوة والرسالة مثل العصمة عن الكبائر قبل النبوة وعن المطلق
بعدها على قول وعن الامور المخلة عن الرسالة **قوله** ومن الصنعة البديعية
لان حروف لخصت وخلصت والمنح والمحن والافاضل واخواتها واحد
مع القلب في بعضها وتغير المعجم وحروف المنعوت والمنعوث مشتركة في الصورة
من حيث الخط **قوله** ما فيها ما موصولة فيها صلتها والصلة مع الموصول مبتدا وفي لخصت
خبره ومن الصنعة حال من ضمير المبتدا الذي في لخصت ويمكن ان يكون
بيانا للموصول لكن يلزم الفصل بين المبتدا والخبر **قوله** خصائله اعلى
لقوله تعالى انك لعلى خلق عظيم **قوله** باستقبال اللائح من اضافة المصدر
الى المفعول وح يكون قوله بكلام متعلقا بالاستقبال ويحتمل ان يكون
من اضافته الى الفاعل وح قوله بكلام متعلق بالانهار **قوله** بقوله لا تنهر
فيه اشارة الى حذف الضمير في قوله تعالى واما السائل فلا تنهر اي
فلا تنهره **قوله** اذا اسلك الظاهر ان كلمة اذ ظرف لقوله لا تزجره
ويمكن ان يكون شرطية والجزاء قوله واما تعطيها **قوله** ردا الينا لقوله تعالى

كلمة طيبة خير من صدقة تتبعها اذى **قوله** ولازمته لاجلها في كل
صباح ومساء والظاهر انه اشارة الى ان في كل صباح متعلق بلازم
مقدر في كلام الشارح مع انه لا حاجة الى هذا التعسف لانه لا مانع
عن تعلق الظرف بالاقتراح كما هو الظاهر وفي ذكر الصباح والمساء
اشارة الى دوام الاقتران كما قيل في طرفي النهار تأمل **قوله** وهذا انـ
نما لخص فيه ليكون السائل فيما لخص طالب العلم **قوله** وههنا قد وجد
هذا بناء على انه لو كان قادرا على المسئول فكانه وجد والا لم يصح
قوله قد وجد لان المسئول لم يكن موجودا حين السؤال كما لا يخفى
قوله اغنوهم عن مسئلتهم حال اعطوهم شيئا والا لم يحصل الاغناء
يشتاق الى كل مسئول عبروا بالعفاف المبالغة وبالغاء السؤال
بلا فكر ورؤية وهما جائزان في هذا المحل لكن لا يصح تقليل احديهما
ما لا تأمل **قوله** واظهار الشفقة لان الاخ يرحم الاخ **قوله** بهذا التأليف
متعلق بشفقة ويمكن ان يكون متعلقة بالمستفيدين **قوله** قيل
اشارة بلفظ قال الى ضعفه لان الاخ المقترح كان من الطالبين
فيكون ادنى والظاهر المراد بالاخوان الطلبة فهم كذلك لان من
من كان مثله في العلم لا يحتاج الى المسئول عنه كما لا يخفى فتأمل **قوله**
ولكل وجهة اي لكل قوم من المسلمين جهة وقبلة وجانب من الكعبة
والتنوين بدل عن الاضافة او المعنى لكل امة منكم ومن غيركم قبلة يتوجه
اليها والمقصود ههنا ان لكل من التعبيرين دليل هو اي كل واحد منهما

موليها اي صاحب تلك الجهة ذي الدليل والمعنى لكل من القائلين طريقة
هو اي كل منهما صاحب تلك الطريقة **قوله** يرجح الوجه الاخير وهو تبديل
التعبير بالاخوان للتنبيه **قوله** تحديثا بالنعمة وامتثالا لقوله تعالى
واما بنعمة ربك فحدث والتحديث بالنعمة الاعتراف بها وهو شكرها ولو به
قوله انه ولي كل توفيق وانعام لكن هذا ينافي عدة عدها لاستخارة كما لا
قوله لعلاقة تحصل بفتح العين يستعمل في المعاني وبالكسر في المحسوسات
قوله متحققة عقلا لان المسائل مشتملة على النسب التي لا وجود لها
في الخارج فيتحقق حالا عقلا **قوله** اي وقت غروبه فيه اشارة الى انه
الغروب للشمس لا لليوم **قوله** او غير مدونة كعلم الحياطة والحياكة
والصباغة ونحوها **قوله** والا لم يفد اي وان لم المراد من قوله اي من حق كل
كل كثرة لم يفد ان من حق كل طالب المنطق ان يعرف فيه بتلك الوحدة
ان المقصود بيان ايراد تعريف المنطق بالجهة الذاتية وقوله المنطق
علم يبحث فيه من الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات من حيث نفعها
في الايصال الى المجهولات وبالجهة العرضية وهي ان المنطق قانون يعرف
به صحيح الفكر وفاسده **قوله** اما بان التنوين في الاكتفاء ومنه
قوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقول الشاعر يا اهل ذي المغنى وقيتم شرا
قوله قد يكون في قوة السالبة الكلية لانها لو كانت في قوة الجزئية
يلزم ترجيح بعض الافراد على بعض في الحكم مع انهما متساويان فيه
فاختار علماء علم المعاني كونها كلية دفعا للترجيح وبما قررنا ظهر ضعف

قوله قد يكون بقضايا قد المفيدة جزئية الحكم **قوله** تامل تدبر لعل
وجه التامل ان تصحيح مسائل المنطق بقواعد علم المعاني لا يخلو عن بعد
ووجه التدبر انه يقتضي ان لا يجوز القضايا الجزئية ابتداء فيما يصح
الحكم على الكل عند علماء المعاني اوانه لا خبر بتلك التصحيح في الديباجة
ويحتمل ان يكون التامل اشارة الى ما في التوجيه الاول والتدبر
الى ما في الثاني ويمكن ان يكون وجه التامل ان الكثرة في الايجاب
ظاهر في عدم الاستغراق وقد يستعمل بقرينة ولا قرينة عليه ههنا
ووجه التدبر ان الدخل في العبارة بعد ظهور المراد ليس
من دأب المحصلين ويحتمل ان يكون وجه التامل ان قوله طالب
كثرة ليس قضية فضلا عن ان يكون مهملة او محصورة لان قوله
كثرة مضاف اليه لقوله طالب المضاف اليه لكل المضاف اليه
لهم والقضية مجموع ان مع خبرها كما لا يخفى ووجه التدبر انه
وان لم يكن قضية مستقلة لكنه في حكم القضية تامل **قوله** يعني ان
طالب يعني تحصيل كلام الشارح المحقق لا انه اشارة الى ان القاء
للمعرفة وتحصيل الشعور من قوله حتى اذا ورد عليه شي اه
وبايتين قوات شي اه متفرع عليها ولو يؤيد ما قلنا تعليل
المحشي قول الشارح فيما ياتي على تقديم الشعور اه ليا من
الطالب اه لكن فيه اشارة الى ان حتى ههنا بمعنى اللام **قوله**
وقف على جميع تلك الكثرة اجمالا شاملا تصور المنطق بانه قانون

بوف

يعرف صحيح الفكر وفاسده يحصل عنده مقدمة كلية وهي ان كل مسئلة
من مسائل المنطق لها مدخل في تلك المعرفة فاذا ورد عليه مسئلة
معينة منها يمكن ان يعلم انها من المنطق بان يقول ان هذه المسئلة
لها مدخل في معرفة صحيح الفكر وفاسده وكل مسئلة كذلك
فهي من المنطق فهذه المسئلة من المنطق واذا ورد عليه مسئلة
من النحو يمكن ان يعلم انها ليست من المنطق بان يقول ان هذه المسئلة
ليست لها مدخل في معرفة صحة الفكر وفاسده وكل مسئلة كذلك
فهي ليست من المنطق فهذه المسئلة ليست من المنطق **قوله** ولا يعتريه
من الفتور وهو عدم الرغبة في الطلب وبالفارسية سست
قوله من الشعور بغايتها فيه اشارة الى ان قوله وغايتها
معطوف على قوله تعريف العلوم ولذا اعاد الشعور التصديق
قوله تميزا ذاتيا وانما اختير الموضوع في تمايز العلوم من ذاتياتها
دون المحمول وان امكن ان يعتبر لان المقصود من العلوم بيان
احوال الموضوعات من حيث انها احوالها والاحوال ليست
مقصودة بالذات بل لانها احوال تلك الموضوعات
قوله فيكون من حق طالبها اورد الفاء ايذانا بانه متفرع عما سبق
ويتجه له فيكون كل من العلوم المدونة كثرة تضبطها جهة وحدة
صغرى وهو معنى قوله لان كل علم له كثرة اه والكبرى هي
ان كل كثرة كذلك من حق طالبها ان يعرفها بجهة الوحدة ويحتمل

انه يكون قوله اعلم اه اشارة الى الكبرى وقوله ولان كل علم اه
الى الصغرى وتقديم الكبرى على الصغرى شائع **قوله** فلهذا
جرى عادة فيه اشارة الى ان قوله ولان كل علم اه علة وسبب
لقوله جرى عادة اه قدمت للاهتمام او لانها الاصل او ليسمع
الحكم معللا **قوله** تامل لعل وجهه ان التصديق بالموضوع مشار
اليه في ضمن جهة الوحدة لان جهة الوحدة اعم من الذاتية والعرضية
وفي الذاتية اشارة الى التصديق بموضوعية الموضوع ويمكن
ان يكون وجهه ان الضمير في قوله وتحصيل الشعور بها راجع الى الجهة
باعتبار ان المراد منها الجهة الذاتية بطريق الاستخدام او راجع
الى الكثرة ويراد منها التصديق بالموضوع كما ان الضمير في قوله
انه يعرف بها بتلك الجهة راجع الى الكثرة او يقدر مضاف في انها
اي وتحصيل الشعور بموضوعها **قوله** والتامل اه اي وافق
اول الكلام وهو قوله اعلم ان من حق اه مع اخره وهو قوله جرى
عادة اه موافقة تامة ولعله انما لم يذكر في الاول لان الموضوع
مخصوص بالعلوم المدونة والكثرة في الاول اعم من العلوم المدونة
وغيرها **قوله** والعرض الذاتي العرض مطلقا هو المحمول على الشيء
الخارج عنه والعرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته كالتعجب بمعنى
ادراك الامور الغريبة للانسان بالقوة لا بمعنى الهيئة الانفعالية
فانه عارض له وفيه لان التعجب بهذا المعنى كيفية نفسانية تابعة

لادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب او جزئه كالحركة
بالارادة له بواسطة كونه حيوانا هذا على طريق المتاخرين ان
كانت مدخولا فيها لان اللاحق بواسطة الجزء الاعم ليس من الاعراض
الذاتية بل الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته او لما يساويه
وما يعرض الشيء بواسطة الجزء الاعم يكون غريبا سمي به لما فيه من الغرابة
بالنسبة الى ذات الشيء فان قلت قد عرفت العرض بالمحمول
والتعجب والحركة لا يحملان على الانسان قلت ذكر المصدر واريد
منه المبني للمفعول او له وفيه كالضاحك له بواسطة التعجب
والمراد من البحث عن الاعراض الذاتية حملها اما على موضوع العلم
او انواعه او اعراضه الذاتية او انواعها كالناقص في علم الحساب
على العدد والثلثة والفرد وزوج الزوج وهي من حيث انه يقع
البحث فيها تسمى مباحث ومن حيث يسئل عنها مسائل ومن حيث
يطلب مطالب ومن حيث تستخرج من البراهين نتائج فالمسمى واحد
وان اختلف العبارات **قوله** تسبب نفعها اشارة
الى ان من فيها للسببية **قوله** او بالاعراض باعتبار
المعنى وهو الراجح ان الاعراض من الجواهر لا يتعلق بها حرف
قوله لانه الموصل علة لعدم الدخل **قوله** والمقصود من هذا
القيد اي مقصود الشارح من قوله من حيث نفعها في الايصال
انه المنطق اه لان المنطق لا يبحث عنها من حيث انها ما هي في نفسها

ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة الفلسفة
قوله فموضوع المنطق مقيد بصحة او متفرع على قوله بل عن احوالها
اللاحقة لها باعتبار نفعها الى دفع ما قيل من ان الموضوع اذا كان
هو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الايصال كانت منه
المثبت مسلمة الثبوت له فلا يقع محمولا في مسائله لانه مطلوب
الثبوت ووجه الدفع ظاهر كلامه فقوله لا بنفس الايصال
لانه لو كان مقيدا بنفس الايصال لم يصح البحث عنها في المنطق
لما ذكرنا انفا والثاني بعيد ويمكن ان يجاب بان قيد الموضوع هو
الايصال المطلق والمبحوث عنه انما هو الايصالات المخصوصة
المندرجة تحته ويمكن ايضا ان يجاب عنه بان المنطقي انما يبحث
عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تعذر
تعداد تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت
مشتركة في معنى الايصال عبر عنها على سبيل الاجمال قطعا
للتطويل اللازم من التفصيل وقس على هذا فانه اذا حكم
على المعلوم التصديقي بانه شكل اول او قياس استثنائي كان
معناه انه موصل الى المجهول التصديقي بلا واسطة وقس
على هذا ما يتوقف عليه الايصال **قوله** كالكلية والجزئية
لان الكلية هي كون مفهوم الشيء من حيث انه متصور غير مانع
عن اشتراكه بين كثيرين والجزئية هي كون مفهوم الشيء من حيث

انه

انه متصور يمنع الاشتراك فيها من العوارض الذهنية وقس
على هذا وفيه نظر لان الجزئية مما يوصف بها امر في الخارج لان
زيد الموجود يصدق عليه انه جزئي بل اجمعوا على ان ما وجد
فهو جزئي فتامل **قوله** استعمال الكلي على جزئياته لا استعمال الكل على الاجزاء
كما لا يخفى وعلى هذا القياس مثلا اذا اردنا ان نعلم ان العالم متغير
وكل متغير حادث موصل الى العلم بان العالم حادث ترجع
الى الشكل الاول موصل اليه واذا اردنا ان نعلم ان كل متغير حادث
فيتوقف عليه الايصال ترجع الى القضية الكلية مما يتوقف عليه الايصال
قوله من طبايع المفهومات اضافة الطبايع الى ما بعده بيانية فعلى هذا قوله
المتصور صفة الطبايع فتامل **قوله** من حيث هي هي اي مع قطع
النظر عن الاعراض **قوله** وما يعرض مبتدا خبره قوله يسمى معقولا اه
قوله وتسمى معقولات ثانية توضيح هذا المقام هو ان الوجود
على نحوين في الخارج وفي الذهن وكما ان الاشياء اذا وجدت
في الخارج يعرض لها في الوجود الخارجي عوارض كالسواد والبياض
ونحوهما كذلك اذا تمثلت في العقل عرض لها من حيث هي متمثلة
في العقل عوارض لا يحاذي بها امر في الخارج كالكلية والجزئية
والذاتية مثلا اذا نتعقل زيد الحيوان اولا انه جسم نام حساس
متحرك بالارادة وهو من المعقولات الاولى ثم نتعقل ثانيا كونه
غير مانع عن وقوع الشركة وهو من المعقولات الثانية ثم نتعقل كونه ذاتيا

وهو من المعقولات الثانية وعلى هذا القياس والمراد من المعقولات الثانية
ههنا انه لا يكون معقولة في الدرجة الاولى سواء تعقل في الدرجة الثانية
او الرابعة تامل **قوله** كالاضافات اذا قيل تحققها انكار لا بنوة
والنبوة والبعد والقرب ونحوها فان الحكماء قالوا انها من الاعراض
والاعراض موجودة في الخارج واما المتكلمون فلا يقولون بوجودها
في الخارج بل يقولون انها امور اعتبارية كما بين في موضعه **قوله**
اذا عرفت ان اذا عرفت ان المعقولات الثانية يعتبر فيه امران احدهما
انه لا يكون اه فنقول اه **قوله** مرادا بها اي المعقولات الثانية
قوله والا لكان قوله لتركه اه استدراك اي وان كان المراد بها المعنى
الاصطلاحي لكان اه فيه بحث لم لا يجوز ان يكون من باب التجريد
تامل **قوله** لانه ينتقض بالمعدوم فيه نظر لان هذا مبني على ان الصفة
الكاشفة يجب ان يكون مساويا بالموصوف وهو محل بحث
بل وجوب كون المعرف مساويا للمعرف محل تامل **قوله**
وكذا الكلام في قوله المعقولات الاولى فيه نظر لانا على ما ذكره يكون
قوله التي يحاذي بها امر في الخارج قيد للمعقولات الاولى مرادا بها
معناها اللغوي وهو الامور المتعقلة في المرتبة الاولى ويكون
المجموع من المقيد والقيد هو المعنى الاصطلاحي فيكون المعقولات
الاولى هي الامور المتعقلة في المرتبة الاولى التي يحاذي بها امر في الخارج
فيكون الصفات خارجة عن التعريف لانها متعقلة في المرتبة الثانية

وكذا

وكذا المعدوم لانه لا يحاذي به امر في الخارج مع انهما من المعقولات
الاولى كما صرح به المحشي نفسه **قوله** لكن بقي فيه اي في تعريف المنطق
او في كلامه ان الشيئية والوجود والوجوب والامكان معقولات
ثوان فيه نظر لان هذا عند المتكلمين واما عند الحكماء فانها من المعقولات
الاولى كما بين في موضعه وان اردت تحقيقه فارجع الى شرحنا
للتهذيب **قوله** فلا بد من ان يعتبر في التعريف الكل اه لان
المنطقي يبحث عن احوال الذاتي والعرضي والنوع والجنس والفصل
والخاصة والعرض العام والحد والرسم والحملية والشرطية والقياس
والاستقراء والتمثيل من حيث النفع في الايصال ولا شك انها
معقولات ثانية فهي اذا موضوع المنطق من هذه الحيثية لا نفسها فقط
كما لا يخفى واعلم ان هذا التعريف للقدماء واعترض عليه اكثر
المتاخرين بان المنطقي يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية
والجزئية والذاتية والعرضية ونحوها فلا يكون هي موضوعه ولذا
عدلوا الى ان موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية
وذهب بعض الى انه موضوع المنطق الالفاظ من حيث يدل على المعاني
لانه يقال في المنطق ان الحيوان الناطق مثلا قول شارح
والجزء الاول جنس والجزء الثاني فصل وان مثل قولنا كل ج ب
وكل ب ا قياس والقضية الاولى صغرى والثانية كبرى
وهي مركبة من الموضوع والمحمول فعلم منه ان هذه الاسماء كلها

بازاء تلك فهي موضوعة وليس كذلك لان نظر المنطقي ليس
الا في المعاني المعقولة والنظر في الالفاظ انما هي بالعرض قوله
اللهم الا اه فيه اشارة الى ضعف الجواب لان التعريف
للتوضيح فيجب حمله على المتبادر ولذا وجب الاحتراز فيه عن المجاز
والمشترك والمتبادر من المعرفة والاخفى قوله انه قد تقرر جواب
لما قيل ان يكون الفكر المحصل للمجهولات التصورية والتصديقية
هو الفكر التصوري فقط او التصديقي فلا يلزم ان يكون للمنطق
طرفان والجواب ظاهر من كلامه قوله اي بحسب المادة فيه اشارة
دفع ما قيل ان الحاصل من هذا التقسيم ان يكون ابواب المنطق ثمانية
لتسعة والا يلزم عدم التقسيم الذي هو القياس مع الاقسام
قسما برأسه وهو باطل قوله عدوّنا قسما آخر فلا يرد ما قيل
لم لا يجوز ان يكون مبحث الالفاظ جزء من قسم من اقسام المنطق
بان يكون مذكورة في ضمنه لا قسما برأسه فلا يصح قوله فصارت
عشرة والاولى ان يرجع الضمير في قوله منها الى الابواب
والمراد بمباحث الالفاظ البحث عن المفرد والمركب الكلي والجزئي
قوله اشارة الى انه انما ورد لان التلويح هو ان يشير الى غيرك
من بعيد تعبير بانه مفعول مطلق لغير المحذوف ومفعول له لارادة
او خبر لكون المقدر او حال عن فاعل اراد اي معتبرا قوله
مجاز مرسلا وهي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة غير المشابهة

مع

مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له قوله اذا قمتم الى الصلوة
اي اذا اردتم القيام الى الصلوة بقرينة فاغسلوا لان الوضوء
انما يكون قبل القيام اليها لانه شرط اليها للصلوة وكقوله تع
اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت
قراءته قوله تامل لعل وجهه انه ليس لكل واحد مما اشار اليه
دخل في ضرورة تقديم مباحث الالفاظ واجاب عنه بل يكفي فيها
ارادة الترتيب على وفق ما اشار اليه في الاربعة الاولى بل في شيء
منها كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ارادة ترتيب على وفق المجموع
من حيث المجموع قوله فلا يكون وفق ما اشار اليه ويمكن
ان يجاب بان ترتيب المص موافق لترتيب الشارح لكن المخالفة
من الناسخ او بانه من باب التغليب او بما ذكرنا في وجه التامل
او اشار الى ان الترتيب المناسب هذا تامل قوله لان اللفظ
مقسم معظم لان مقسمي الكليات الذاتي والعرضي ومقسمها الكلي
ومقسمه المفرد ومقسمه اللفظ فكان مقسم مقسم مقسم الكليات الخمس
قوله ومعرفة الاقسام موقوفة فيه ان هذا انما يكون اذا كان
المقسم ذاتيا للاقسام وكانت معرفة الاقسام بالكنه وكلاهما
ممنوع تامل قوله يعني ان البحث عن اللفظ اشارة الى دفع
ما قيل ان فهم المعنى من اللفظ باعتبار الدلالة لا يقتضي تقديم بحثها
على بحثه بل العكس اولى لان الدلالة صفة اللفظ والموصوف

معقدم على صفته ووجه الدفع ظاهر من كلامه قوله والاولى وجه الاولوية
انه رح لا يرد ما قيل فلا يحتاج الى التقدير المذكور قوله تامل العل
وجهه انه لا دخل للاعتبار في دلالة اللفظ على المعنى بل يدل عليه
سواء اعتبر المعتبر او لا كما هو الحق ويمكن ان يجاب بان الشارح
اختار مذهب البعض وهو ان فهم المعنى من اللفظ لا يتحقق بمجرد
الدلالة بل يتوقف تحققها على اعتبارها ايضا فلو لم يعتبر تلك
الدلالة لم يفهم المعنى او بان مراده باعتبار الدلالة تسببها وهو
شايع في الكلام فلا يكون الصحيح صحيحا تامل قوله اذ كان
اشارة الى الفاء جواب الشرط المحذوف قوله سواء كان
مظنونا معلوما تعميم للمنفي لا للنفي اي سواء كان المفيد للعلم
مظنونا كما هو عند الاصوليين لان عندهم يجوز ان يكون
الشيء الاول مظنونا ويفيد العلم او معلوما كما هو كذلك الا في ...
ويمكن ان يكون تعميما للمنفي لا للنفي اي سواء كان المفيد
للظن مظنونا او معلوما لان ما يكون مفيد العلم لا يكون
معلوما عند ارباب هذا الفن بل قوله يحصل الظن ما يكون
مفيد الظن سواء كان مظنونا او معلوما قوله وفيه انه يجوز
ويمكن انه يجاب بانه رح اختار مذهب المتقدمين
في جواز التعريف بالاعم لان عندهم يجوز التعريف بالاعم
والاخص كما صرح به قدس سره او بانه هو معتبر عن الشيء بانه

الجزئيات لان البرهان اشرف من سائر الدوال فلا يكون الصغرى
صوابا تامل قوله على ما تركب من المقدمات التقليدية تشمل ان يقال
هذا واجب لانه قال الامام الاعظم بوجوبه وكل ما قال الامام بوجوبه
فهو واجب فهذا واجب وكذا يصدق على ما تركب من المقدمات
الجهلية جهلا مركبا فان قلت يحتمل ان يراد بالعلم التصديق مطلقا
كما هو مذهب الاصوليين فلو لم يتعرض له قلت تمام لم يتعرض
لورود بعض ما يرد على شق الترديد عليه كما لا يخفى تامل قوله
انه كان الوضع اشارة الى دفع ما قيل يلزم ان يكون المعادهو
الوضع على ما ليس بمسبوق من قوله انه لم يتحلل الظن لان الكتب
والتحلل من الالفاظ المترادفة من الوضع هنا الوضع مطلقا
سواء كان شخصيا او نوعيا فلا يرد ما قيل لا نسلم ان يكون المراد
من الوضع المأخوذ منها اما وضعا شخصيا او نوعيا فان المراد
الاول لزم خروج دلالة المركبات والمجازات على معانيها
المركبة والمجازية عن تعريف الدلالة وان كان المراد الثاني لزم
خروج دلالة المفردات عنها تامل قوله لكن الحق ان الاولى
انه بتذكير الضمير لان الضمير راجع الى غير اللفظية قوله لان دلالة
السؤال الذي ليس بلفظ اشارة الى ان السؤال الذي هو
الدال على وجه الصدر قد يكون لفظا مثل اح واخ وقد يكون
غير اللفظ كما سمع صوتا من رجل الذي سعل ودلالته هذا

والمراد

على وجع الصدر غير لفظية لانه ليس من مقولة الحرف بخلاف
دلالة الاولى فانها لفظية ولهذا قيد بقوله ليس بلفظ ليحترز
عنها لكن المفهوم من كلام الشارح ان السعال عن الوجع لا الال
عليه **قوله** كدلالة اح بفتح الهمزة او ضمها والحاء المهملة على وجع
الصدر وبالفتح والخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع وبالضم
والخاء المعجمة يدل على التلذذ والسرور **قوله** فيكون الدلالة
منسوبا ينبغي اذا كان اللفظ الموصوف منسوبا الى الطبع فكذلك
صفته وهي الدلالة طبيعية فيه انه ينبغي ان يكون للمنسوب الى الطبيعة
طبيعي كحنفي في حنيفة لان حق المنسوب مما هو على وزن فعيلة
مع فتحة العين واللام وعدم التضعيف ان يحذف تاؤه لئلا يقع
علامة التانيث في الوسط ثم ياؤه ليفرق بين فعيلة وبين نحو
كريمي في كريم ولم يعكس لان المؤنث ثقيلة وهي اولى بالحذف
قوله لانها الطرق اي الدلالة اللفظية الوضعية **قوله** في تفهيم
المعاني التفهيم هو ايصال المعنى الى فهم السامع والفهم تصور المعنى
من اللفظ **قوله** من العلم ناظر الى التفهيم كما ان قوله وفي نفسه
ناظر الى التفهيم **قوله** لاختلافها لجواز ان ينتقل الذهن في زمان
دون زمان آخر او ينتقل ذهن واحد دون آخر وجواز ان تنتفي
الطبيعة في زمان دون آخر بخلاف الوضعية فانه لا يختلف
قوله وان الافهام الاولى انه يقال والعقول كما لا يخفى **قوله**

ومع



ومع ذلك لا يتم كل واحد منهما **قوله** لمعان قليلة اراد منها
المعنى المطابقي ومن المعاني الكثيرة المطابقي والتضمني والالتزامي لانه
لا يتصور في الطبيعية والعقلية الا المطابقي ويمكن ان يراد منها الافراد
القليلة وكذا من قوله لمعان كثيرة الافراد الكثيرة **قوله** لكون الوضع
علة لقوله متوقف على فهم المعنى وهو خبر ان وكذا متوقف على فهم
اللفظ لان العلم بالنسبة موقوف على العلم بالمنتسبين ولعله انما
لم يتعرض له لعدم المدخل في السؤال **قوله** مطلقا اي سواء كان
بالجنس او بالعلم او غيرهما ومن للفظ الى قوله مطلقا كما ان
قوله وجاء الاطلاق ناظر الى قوله سابقا ففيه لف ونشر مرتب
كما فيما ياتي الآن **قوله** فالموقوف غير الموقوف لان الموقوف
على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ في الحال والموقوف عليه
للعلم بالوضع هو فهم المعنى سابقا وفي الجملة فتغاير الفهمان محلا دور



قوله بسبب المطابقة اشارة الى ان الباء للسببية وفيه نظر
لان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فلو توقف
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له على المطابقة كما هو مقتضى الباء
السببية لزم الدور وقس على هذا وانما قدم المطابقة عليهما
لانها متبوع والتضمن والالتزام تابعان والمتبوع مقدم على التابع
وانما قدم التضمن على الالتزام لان الدلالة التضمنية اسبق
من الالتزامية والدلالة السابقة مقدمة على المسبوقة **قوله** تامل

لعل وجهه هو انه على هذا التقدير لا حاجة الى التعليل التسمية بها
نعم المناسب في تقسيم الدلالات الثلث ان يتعرض لما اصطلحوا عليه
من تسميات اسمائها ويعبر عن كل منها باسمه الخاص كما هو شأن بيع في التقسيمات
وكان لهذا قال ويمكن او لانه خلاف المشهور ويحتمل ان يكون
وجه التامل هو ان قوله لموافقته اياه حينئذ ليس تعليلا للتسمية المفهومة
بل يكون تعليلا لمطابقة اللفظ لما وضع له الصريحة **قوله** وكذا المنع
في قوله وكذا الالتزام اي ليس كلما تحقق الالتزام تحقق التضمن
لكن كلما تحقق التضمن تحقق الالتزام وفيه نظر لان استلزام التضمن
الالتزام ليس بمتحقق عند الجمهور الا ان يبنى الكلام
على قول الامام ويمكن ان يقال ان المراد من قوله وكذا المعنى انه
ليس كلما تحقق الالتزام تحقق التضمن لكن كلما تحقق الالتزام
تحققت المطابقة تامل **قوله** فلا يرد ما قيل لان السالبة
الكلية تنعكس كنفسها اذا كان العكس ما هو المتعارف عندهم
وليس هنا كذلك وفيه نظر لانه يلزم تصحيح قواعد المنطق بغير
متعارفهم **قوله** سالبة كلية فيه نظر لانه لو كانت كذلك
لكان في قوة قولنا لا شيء من المطابقة مستلزما للتضمن وهو كاذب
كما لا يخفى وقد خفي هذا السؤال على المحشي الفاضل **قوله** على ان قولنا
يعني ان بعد تسليم ان يكون المراد بالعكس ما هو المتعارف
عندهم ان قولنا الخ **قوله** يكون رفعا للايجاب لان المراد انه

ليس

ليس كل مطابقة مستلزما للتضمن كما لا يخفى **قوله** لا عكس لها
لزوما لانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
عكسه وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان **قوله** ليس قولنا
بل عكسه لا شيء من المستلزم للتضمن مطابقة وهو كاذب كما لا يخفى
قوله وليس هو كذلك لان المحمول في الاصل هو الاستلزام ولم يجعل
ههنا موضوعا بل محمولا على ما كان والموضوع في الاصل هو المطابقة
ولم يجعل محمولا بل مفعولا للاستلزام **قوله** اما استلزام التضمن
انما لم يتعرض الشارح لذكره اكتفاء بذكر حال المطابقة لان
التضمن يستلزم المطابقة بالاتفاق والمطابقة لا يستلزم الالتزام
عند الجمهور فالتضمن لا يستلزمه عندهم وعند الامام يستلزمه لاستلزام
المطابقة اياه لان مستلزم المستلزم مستلزم **قوله** يعرف
بالتدبر لعل وجهه ان التضمن يستلزم المطابقة بالاتفاق واستلزام
المطابقة الالتزام غير متحقق عند الجمهور فاستلزام التضمن اياه كذلك
وعند الامام المطابقة يستلزم الالتزام فالتضمن كذلك **قوله**
ان حكم اشارة الى انه قال هنا بمعنى حكم **قوله** انها ليست غيرها
ان تصدق نسبة القضية وظاهر انها خارجة عن ملكة الماهية وان كل
معنى مطابقي ماهية من الماهيات **قوله** عن نفي الغيرية لان نفي الشيء
عن الشيء لا يكون الا بعد معرفتهما لكن نفي الغيرية لازم بين
بمعنى الاعم والمعتبر هنا اللازم البين بمعنى الاخص **قوله**

لا حاجة الى ذكره فيه اشارة الى دفع توهم ما قيل لم لا يجوز
انه يدل اللفظ على امر خارج غير لازم للمسمى و لانه ظرف ...
بوجه التسمية **قوله** يفيد جهة اختيار الالتزام على اللزوم
لان اللزوم يستعمل في اللزوم البين بالمعنى الاعم والاخص معا
بخلاف الالتزام فانه لا يستعمل الا في اللزوم البين بمعنى
الاخص ولعل وجهه ان في الالتزام زيادة الحروف وزيادة الحروف
تدل على زيادة المعنى واللزوم البين بمعنى الاخص اقوى
مراتب اللزوم فاختير له لفظ الالتزام **قوله** ايضا اي كما يفيد
جهة التسمية اصل اللزوم **قوله** تامل لعل وجهه ان المتبادر
من عبارته ان دلالته على احدهما تضمن و على الآخر ليس كذلك
وهو غلط وانما قال الظاهر لانه يمكن ان يوجه كلامه بان دلالته
على احدهما كاف للتمثيل واما دلالته على كل واحد فامر آخر
لا نزاع فيه او بان اضافة احدهما للاستغراق او بان
لفظ احدهما لا ينافيه كثيرا ما يقع موقع كل منهما والمراد من دلالة
الانسان على الحيوان فقط او الناطق فقط او يكون في ضمن
ارادة المجموع الذي هو الحيوان الناطق لا دلالته عليه عند ارادة
كل واحد منهما فلا يرد ما قيل ان دلالته على الحيوان فقط او الناطق
فقط ليست تضمنية بل مطابقة لانه اذا ذكر لفظ الكل واريد
به الجزء كان مجازا مرسلا و دلالة اللفظ على المعنى المجازي

بالمطابقة



بالمطابقة دون التضمن على ان الاكثرين على ان دلالة المجاز على معناه
تضمن او الالتزام لا مطابقة **قوله** ينتقض منع اه يشير الى ان
الانتقاض بينهما بالمنع لا بالجمع **قوله** بنفس الدلالتين اشارة
الى ان في العبارة تسامحا اذ لا انتقاض لكل حد من الحدود
بحد الاخرين بل بافرادهما **قوله** لا بد ان يكون متحققة والجواب
ان تحقق مادة النقض انما يشترط في تعريفات الماهيات الحقيقية
الموجودة وهو ليس كذلك اللهم الا ان يقال يكفي لتحقق مادة
النقض الوجود بحسب نفس الامر وهنا ليس كذلك تامل **قوله**
او يصدق على دلالة الشمس على الضوء تضمنا والتزاما فيه نظر
لان الضمير في قوله بتوسط الوضع لتمام ما وضع ان كان راجعا
الى ما التي عبارة عن الضوء فدلالتها عليه مطابقة لا غير وان كان
راجعا الى المجموع فدلالتها عليه تضمن لا غير وان كان راجعا
الى الجرم فدلالتها عليه التزام لا غير ومنشأ التوهم ارجاع
الضمير الى مطلق ما وضع له وليس كذلك على الثاني فعبارته بحيث الاولى
لا اعم منه و كم من عائب قولا صحيحا **قوله** مع انه غير متبادر من السوق
الاولى ان يقال مع انه غير متبادر من ظاهر العبارة لان منع تبادر
السوق ليس على ما ينبغي على ان في عدم اندفاع انتقاض
حد المطابقة بحث **قوله** ولا ينتقض حد الاخرين اما انه
لا ينتقض حد التضمن بالمطابقة لانه لا يجوز ان يقال عند اطلاق

لفظ الشمس على الجرم مثلا بالمطابقة انما دلالة اللفظ على جزء
ما وضع له بتوسط الوضع للكل لان الوضع ههنا ليس للكل بل
للجزء فقط فافهم واما انه لا ينتقض حد الالتزام بالمطابقة لانه
لا يجوز ان يقال عند اطلاق لفظ الشمس على الضوء بالمطابقة
دلالة اللفظ على ما يلازمه في الذهن بتوسط الوضع لنفسه
كذا نقل عنه تامل **قوله** على انه ذكر قيد اه يعني ان الانتقاض
على هذا التقدير واهي سلم لا تدفعه ما ذكرنا ايها السائل لورود
نظرنا عليه ايضا **قوله** وبالمشتق الدال فيما نحن فيه
الحكم مرتب على الموصوف لكن الصفة لما كانت مشتقة قال انه
ترتب الحكم على المشتق كذا نقل عنه والمراد بالموصوف اللفظ
في قوله اللفظ الدال وفي كان الصفة ههنا جارية على غير من هي له
كان الحكم على موصوفها حكم عليها ايضا ولذا قال ترتب الحكم
على المشتق تامل **قوله** من المسامحة والمساهلة لعل وجه المسامحة
هو ان الشارح جعل التسمية الدالة بالمطابقة والتضمن والالتزام
حكما والمحشي جعله بدل المطابقة اه ووجه المساهلة انه ذكر
صلة الوضع بدون صلة الدلالة والمناسب ان يذكرهما معا
او يقال انما هي بسبب الدلالة بالوضع على تمام ما وضع له بل يراد
على بدل اللام **قوله** مع ان الامر بالعكس ويمكن ان يجاب
بان اضافة الجزء الى المعنى المدلول بيانية فلا محذور فيه

لكن

لكن يلزم ان يكون الوضع للجزء وهو غير سديد **قوله** يلزم ان يكون
ما وضع له في الالتزام اللازم ويمكن ان يقال ان اضافة الملزوم
الى الضمير بيانية فلا يلزم المحذور **قوله** لتمام المعنى المدلول ان اريد
بالمعنى المدلول المعنى المطابقي في المطابقة والمعنى التضمني في التضمن والمعنى
الالتزامي في الالتزام كما هو الظاهر يلزم ان يكون جزء المعنى التضمني
المعنى التضمني فلا يصح التفريع وان اريد بالمعنى المدلول المعنى المطابقي
في الكل يلزم ما ذكره المحشي ويلزم ايضا ان يكون الموضوع له ملزوم
المعنى المطابقي وليس كذلك فالاقتصار على احدهما لا يخلو عن شيء
تامل وقد رايت في بعض النسخ بالوضع لتمامه او لكله بدل او لجزئه
فعلى هذا لا غبار عليه **قوله** فالصواب ويمكن ان يجاب بان اللام
في لتمامه او لجزئه او لملزومه بمعنى على ويكون صلة للدلالة واراد
من الملزوم اللازم بطريق المجاز فلا يكون الصواب صوابا **قوله**
يلزم ان يكون ما وضع له ويمكن اختيار الشق الثاني ويجاب بان ارجاع
الملزوم الى الهاء من قبيل الاضافة البيانية تامل **قوله** مستدرك
دا ويمكن ان يقال ان ذكره توطئة وتوضيح للزوم وذكر استطرادا
بواسطة المقابلة افادة للمتعلم فائدة او يقال هو علة لمقدر
فهم من كلامه لانه لو قال انا لا نسلم حصولهما باللزوم الخارجي
يفهم منه انا نسلم حصولهما باللزوم الذهني فان اللزوم الذهني
كونه اه واما عدم تسليم حصولهما باللزوم باللزوم الخارجي

لان اللزوم الخارجي كونه اه **قوله** والا لم يكن اللزوم لزوما
قيل لا وجه لتاخير هذا القول عن القولين السابقين عليه
لسبقه عليهما في الشرح لكن في بعض النسخ كتابة لفظ هذا القول
بالسواد لا بالحمرة فعلى هذا يكون تتمة لما قبل ويمكن ان يقال
التاخير من الناسخ تامل **قوله** فالملازمة ثم اي لانم الملازمة
في قوله وان لم يحصل باي لزوم كان لم يكن اللزوم لزوما لان
اللزوم الخارجي ما يلزم من تحقق الملزوم في الخارج تحقق اللازم
فيه وليس فيه الانتقال مع انه لزوم قوله وغير منفية لان
الكلام في مطلق اللزوم او اللزوم الخارجي وكذا اللزوم
الذهني بالمعنى الاعم **قوله** فلا يكون هذا في مقابلته ويمكن
ان يقال وان كان السوال بحاله مطلق اللزوم لكن المتبادر
من اطلاق اللزوم الخارجي ولانه الفرد الكامل فيكون هذا
في المقابلة او يقال انه لا تنفي الحاجة الى التقييد دلالة الالتزام
باللزوم الذهني لو اشترط مطلق اللزوم علم منه انه اشترط
اللزوم الخارجي لان مطلق اللزوم منحصر في هذين الفردين
فيكون في المقابلة تامل **قوله** اي عدم المضاف دفع لما قيل
من ان العمى اذا كان عدم البصر يكون دلالته عليه تضمنا لا التزاما
قوله مع ان المعاندة في الخارج اي مع مضادة البصر والعمى
في الخارج يتحقق الالتزام بدون اللزوم الخارجي فلا يكون

سطا

شرطا له ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام هو ان اللزوم
مطلقا هو كون الشيء مقتضيا للآخر والملزوم مطلقا ما يلزم
من تصوره او تحققه تصور غيره او تحققه واللازم مطلقا ما يلزم
من تصور غيره او تحققه تصوره او تحققه واللزوم الذهني كون الشيء
بحيث يلزم من تصوره تصور غيره والملزوم الذهني ما يلزم من تصوره
تصور غيره واللازم الذهني ما يلزم من تصور غيره تصوره
واللزوم الخارجي كون الشيء بحيث يلزم من تحققه في الخارج
تحقق غيره فيه والملزوم الخارجي ما يلزم من تحققه في الخارج
تحقق غيره فيه واللازم الخارجي ما يلزم من تحققه في الخارج تحقق
غيره فيه واللازم الخارجي ما يلزم من تحقق غيره في الخارج تحققه
فيه **قوله** لكن هذا اي هذا التمثيل من تمثيله لمطابقة الممثل
في نفس الامر **قوله** الا ان فيه بحثا ما فيه اشارة الى عدم مطابقة
الممثل **قوله** يعرف بالتامل لعل وجهه ان المعتبر في اللزوم
البين بالمعنى الاخص وهو كون تصور الشيء كافيا في تصور
غيره وهو ليس كذلك لان تصور الاثنين ليس كافيا في تصور
الزوجية بل يكون تصورهما كافيا في الجزم باللزوم بينهما
وهو اللزوم البين بالمعنى الاعم **قوله** لا اولى التمثيل بدلالة
العمى على البصر فيه نظر لان المضاف من حيث انه مضاف
يتوقف على المضاف اليه والموقوف عليه مقدم على الموقوف

فيكون تصور البصر مقدما على تصور العمى ح مل **قوله** علم من كونهما بينا
اشارة الى دفع ما يتوهم ان المعتبر في الثاني هو كون
تصوريهما كافيين في الجزم باللزوم والمعتبر في الاول
هو كون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكون
التصوران معا كافيين في الجزم ولا بد لنفي الكلية دليل
فاجاب بانه علم من كونه بينا ان التصورين كافيان في الجزم
باللزوم بينهما بالمعنى الاول ايضا اي كما في المعنى الثاني
لان مطلق اللزوم البين هو كون التصورين كافيين
في الجزم باللزوم فان لم يقيد بشرط فهو المعنى الاعم وان قيد
باستلزام تصور الملزوم تصور اللازم ايضا فهو المعنى الاخص
وهذا البين معتبر اعتبار استلزام تصور الملزوم تصور اللازم
ليس بمعتبر في المعنى الثاني **قوله** تامل لعل وجهه
ان المفهوم من قوله المعتبر فيه مجرد كون التصورين ان
اي عدم اعتبار استلزام تصور الملزوم تصور اللازم
معتبر فيه فلا يصدق هذا المعنى على ما صدق عليه المعنى الاول
فلا يكون اعم منه بل يكون مباينا له ويمكن ان يكون وجهه
ما اشرنا اليه انفا تامل **قوله** وفي هذا المثال ويمكن
ان يجاب بان مراده ان هذا التمثيل للمعنى الاعم الذي هو شرط
ضمنا لانه تمثيل للدلالة فلا يكون الصواب صوابا على ان هذا

مناقشة

مناقشة في المثال والمناقشة فيه ليست من دأب المحصلين ويمكن
ان يقال ان المصنف اختار مذهب الجمهور لكنه اشار الى مذهب
الامام بالتمثيل **قوله** ما صدق اشارة الى دفع ما قيل
ان همزة الاستفهام لا يصلح مثالا لما لا جزء له لانها كعبد الله
علما **قوله** كالنقطة وهي طرف الخط الذي هو طرف الجسم وهو
ما له طول وعرض وعمق والسطح ما له طول وعرض دون العمق
والخط ما له طول دون العرض والعمق والنقطة ما ينتهي اليه الخط
قوله ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي اي طرف هذا الخط وذاك
وذلك **قوله** تمثيل للمعنى الذي فيه لان الظاهر انه تمثيل للفظ
الذي لا جزء لمعناه كما هو الانسب بما قبله وما بعده وعلى ما
ذكره المحشي لا يكون الكلام على نسق واحد كما لا يخفى **قوله**
واذا لم يكن مراداه يشير الى دفع ما يتوهم ان هذا الدليل
لا يثبت المدعى لان المدعى كون الحيوان الناطق مثالا
للفظ الذي دل جزئه على جزء معناه ولا يكون دلالته
مرادة والدليل لا يثبت هذا بل يثبت ان معنى الحيوان الناطق
ليس مرادا عند العلم فلا تقريب فاجاب بانه اذا لم يكن اه
ويمكن ان يكون اشارة الى ان ما ذكره صغرى القياس
والكبرى مطوية وهي قولهم اذا لم يكن اه فتامل **قوله**
ايضا لانها لا يكون جزئية الحيوان والناطق مرادا كذلك

لايكون الدلالة عليه مرادا قوله ثم شرع في تزييف قوله
واما مؤلف وفيه نظر لانه لو قال الناظم المؤلف واما مؤلف
لم يصح الارتباط كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ثم شرع
في تزييف قوله واما مؤلف على وجه يصح الارتباط به بان
يقال مثلا الكلام المؤلف واليه اشار بقوله واما مؤلف
قوله لكان انسب لكان اوفق بقرينه وهو قوله
والاول المفرد قوله كون اشارة الى دفع ما قيل ان ق مركب
اذا ضمر فيه فاعله وهو انت بالاتفاق مع ان القيود المذكورة
غير متحققة فيه فلا يكون تعريف المركب جامعا ولا تعريف
المفرد مانعا وحاصل الدفع ان ق وان لم يكن له جزء ملفوظ
لكن له جزء مقدر وفيه نظر لان الملفوظ المقدر على العكس
لا يخفى على بعيد قوله على قانون الوضع والمراد بالوضع
ههنا وضع اهل اللغة لا مطلق الوضع والا لم يخرج التوقيع
كما لا يخفى قوله من اجزاء مدلوله بان يراد بالزاء سبعة
وبالياء عشرة وبالدال اربعة او يراد بالزاء رأسه
وبالدال رجله والياء ما بينهما قوله المرتب في السمع اي
يكون بعض الاجزاء مقدما وبعضها مؤخرا في السمع لكن
في مسموعية الهيئة بعد قوله الفعل الدال لمادته هذا اذا
لم يستكن فيه فاعله والا فهو مركب كما لا يخفى قوله

لانه عدمي

لانه عدمي المراد بالمفهوم العدمي ههنا عدم الارادة وبالمفهوم
الوجودي الارادة قوله انما تعرف بملكاتها لان الوجود
اشرف من العدمي وفيه اشارة الى ان اعدام الملكات
مضافة اليها من حيث انه مضاف لا يعرف الا بعد معرفة المضاف اليه
قوله ولا يصدق على المفهوم اصلا والا يلزم ان يكون للمنع مدخل في تعريفي
المفرد والمركب للمفهوم مفهوم في تعريفي الكلي والجزئي وهو غلط
قوله ان المعاني الحقيقية للمفرد والمركب الكلي والجزئي ما هو
وصف للمفهوم بان يقال الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره
من اشتراكه بين كثيرين وقس على هذا الباقي قوله التسمية للدال
باسم المدلول الاولى ان يقال التسمية لوصف الدال باسم وصف
المدلول قوله بل الامر بالعكس فيهما يعني ان المفرد والمركب
صفتان للفظ اولا وبالذات وللمعنى ثانيا وبالعرض تسمية
لوصف المدلول باسم وصف الدال قوله من حيث انه متصور
اشارة الى ان المانع من الشركة وعدمها هو المفهوم من حيث
انه متصور لا تصور المفهوم كما هو الظاهر العبارة فيكون اسناد
المنع اليه مجازا وانما عدل الى المجاز تنبيها الى ان مدار المنع
وعدمه هو التصور وفيه رد على ما قيل ان المتصور بالكلية
والجزئية هو التصور الذي هو الصورة لا المتصور الذي هو
ذو الصورة قوله تامل لعل وجهه ان المتصور يطلق على معان

اذ يقال تصور زيد اي صار ذو صورته كما يقال تحجر الطين
اذا صار حجرا ويقال ايضا هذا الشي متصور اي ليس بممكن
ويمكن ان يحمل على التجريد والتاكيد او التصحيح بما علم ضمنا
ويمكن ان يكون قوله في الذهن ظرفا للممتنع فلا استدراك
قوله والا ممكن اي ما لا امكان العام كما لا يخفى قوله ولا ينقضا
ولا ينقضا عطف على يدخل وسقط النون بان المقدرة هذا
اذا قرئ بالواو واما اذا قرئ فلا ينقضان فيكون تعريفا
قابله كما لا يخفى قوله من حيث قاعدة العربية وكذا من حيث قاعدة الميزان
لان اقل الجمع عندهم اثنان والكثير لا يطلق على اقل من اثنين
فالاثنان مرتين يكون اربعة قوله اقل من ستة هذا عند
الجمهور لان اقل الجمع عندهم ثلثة والكثير لا يطلق على ما دون
الاثنين والاثنان ثلث مرات يكون ستة وعند البعض لا يطلق
الكثير على ما دون ثلثة فالثلثة ثلث مرات يكون تسعة قوله
وان يكون من ذوي العقول لانه يشترط في الجمع بالواو والنون
اذا كان صفة الذكورية والعاقلية وان كان اسما فالعلمية
وبما قررنا ظهر مسامحة اخرى لان الكثير صفة فلا بد من الذكورية
ايضا قوله وان يكون الجنسة الاولى ان يقال وان يكون
الكلمة لان الكلام في تولف الكلام قوله اذ لا يوجد صفة
الظاهر انه علة للاخير بل يمكن ان يكون علة لقوله لا يكون الكثير دال

اقل

اقل من ستة ولو كان المراد بغير شارته الى دفع ما قيل ان التقييد
بالنفس بناء في اعتبار الوجود الخارجي لان مقتضاه ان يقع النظر
عما وراء المفهوم ما جاب بانه لا بد من اعتبار شي فيه ليصح الحكم عليه
بالمنع وعدمه والا فلا يمكن ان يقال انه مانع او لا مانع قوله
فلا يكون مانعا ولا لا مانعا لان المانعية واللامانعية اما باعتبار
الخارج او الذهن فاذا لم يعتبر شي منهما فلا يكون مانعا ولا لا مانعا
قوله ايضا اي كما لا يحصل مانعية الاحتراز عن الواجب على تقدير
الاكتفاء بالجنس قوله مع ضميمة البرهان اي مع ضميمة هي البرهان
فالاضافة بيانية قوله مانع ايضا كما ان تصوره مانع باعتبار الوجود
الخارجي قوله لا دخل للاضافة لانه يمكن ان يكون متصفا ويخفى عليه
وان يكون غير متصف لا يخفى عليه ويمكن ان يجاب بان عدم الخفاء
بغير المتصف بمنزلة الخفاء لعدم الاقرار به بخلاف المتصف
فلذا اختص عدم الخفاء بالمتصف قوله او ما يؤدي مؤداه
بان يقال جلي العارف وعلى من له رواية او ادراك ونحوها
فيلزم صدق الشيء وهو المانع على نقيضه وهو اللامانع قوله
على ما صدق عليه نقيضه يعني ان المحال اتحاد ما صدق عليه النقيضان
بان يصدق على شيء انه شجر وحجر قوله في غير موضع اي في مواضع
متعددة بناء على ان يكون التنوين للوحدة او في غير هذا الموضع
كالشيء فانه يصدق على الكلي مع انهما نقيضان قوله لزم

من هذا اى من كون ما يمتنع مما لا يمتنع ان يكون المانع للبس بمانع
هذا الحث المعنى والتالى وان فالناشئ من قبيل المعدولة لا السالبة
قوله بل هو كذلك فى الواقع فضلا عن ان يكون محالا قوله
يستلزم المغايرة لان الثبوت نسبة وهى تقتضى المنتسبين المتغايرين
ولو باعتبار بمحال لا يخفى قوله واللازم الثانى وهو ان هذا اللبس
صادق على نفسه والحاصل ان المانع لا يصدق عليه انه مانع بل يصدق
عليه اللامانع وهو ليس بمحال لا الاول وهو ان هذا اللبس نفسه
وهو محال قوله فان قلت الكلى ما لا يمتنع الكلى مبتدا وخبره
ما لا يمتنع وحاصله انكم قلتم انفا ان ثبوت الشىء لنفسه محال
وههنا قد حمل ما لا يمتنع كالنوع مثلا على الكلى الذى هو ما لا يمتنع
فيلزم ثبوت الشىء لنفسه وهو محال قوله قلت مفهوم الكلى حاصله
ان مفهومه بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن صدقه على كثيرين
صادق من حيث انه صادق على كثيرين مصدوق عليه
وهو القدر من المغايرة كاف فى صحة الحمل قوله تامل لعل
وجهه ان مفهومه هو ما لا يمتنع وهو لا يصدق على نفسه
بل يصدق على لفظة الكلى وانما الصادق عليه هو ما لا يمتنع
نفس تصوره وليس نفسه والحاصل الاعتراض غير وارد
على اعتبار كون المقسم اللفظ تامل قوله من حمل مفهومه اشارة
الى دفع ما قيل ان ضمير يدخل راجع الى لفظ الذاتى ولا يلزم

من دخوله

من دخوله فى حقيقة الجزئيات دخول مفهومه فيها فاجاب بانه يدخل
مفهومه واعلم ان الذاتى فى غير كتاب ايساغوجى مقابل العرضى بمعان كالمشترك
بمعنى المحمول يمتنع انفكاكه عن الشىء اعم من ان يكون عن الماهية او عن
الوجود والمحمول يمتنع انفكاكه عن ماهيته وهو اخص من الاول
لان ما لا يمتنع انفكاكه عن ماهية الشىء يمتنع انفكاكه عن الشىء من غير
عكس كما فى السواد للحبشى والمحمول يمتنع رفعه عن ماهيته اذا
تصور مع الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها وهو اخص من الثانى
لان ما يمتنع ارتفاعه عن الماهية فى الذهن يمتنع ارتفاعه
عنها فى نفس الامر والا لارتفع الامانة عن البديهيات ولا ينعكس
كما فى اللوازم الغير البينة فانها يمتنع انفكاكها عن ملزوماتها فى الخارج
ولا يمتنع انفكاكها فى الذهن والمحمول يجب اثباته للماهية كالحيوان
للانسان وهو اخص من الثالث والمحمول اذا استحق الموضوع من حيثية
الشىء كقولنا الانسان كاتب ويقابل المقابلة حمل عرضه نحو الكاتب
انسان او كان المحمول اعم منه وبازائه المحمول العرضى او حاصل
بالحقيقة ان يحمول عليه بالمواطاة والاشتقاق حمل عرضه وباقتضاء
طبعه كقولنا الحجر يتحرك الى السفل وما ليس باقتضاء طبعه عرضى
او دائما للموضوع وما لا يدوم عرضى او بلا واسطة وما فى مقابلة
عرضى او كان معقولا للموضوع وعكسه عرضه او لا صالة لا لامر
اعم او اخص وما لامر اعم او اخص عرضه ولا يحاب السبب المسبب

اذا كان دائما كالرجل للمموت او الكثير باكثر السقمونيا للاسهال
وعرضا ان كان اقل ويقال للقايم بنفسه موجود بذاته
كالجواهر وللقايم بالغير كالعرض موجود بالعرض **قوله** الذين
هما تماما حقيقة حاصله ان المراد من الانسان والفرس حقيقة جزئيات
الحيوان فيكون المعنى كالحيوان بالنسبة الى ما بين الحقيقتين
اللتين هما حقيقتا جزئيات الحيوان سواء كانت تلك
الجزئيات حقيقية او اضافية فلا حاجة الى الترديد المذكور لانه
مبني على ان المراد بالانسان والفرس جزئيات الحيوان لا حقيقتها
وليس كذلك **قوله** حقيقة جزئياته الاضافية فان الانسان الضاحك
جزئي اضافي لانه الجزئي هي كل اخص تحت الاعم والضاحك
ليس باعم من الانسان فلا حاجة الى ما ذكره فلعل المراد من الجزئي
الاضافي هنا الرومي والهندي والحبشي وغيرها لانه كل منها
اخص من الضاحك المطلق او المراد منه الضحك بالقهقهة
والضاحك بالتبسم وغيرهما او يقال ان الضحك قد يوجد في غير
الانسان بانه واما الجزئيات الحقيقية له فكثير **قوله** التسمية
للشيء باسم جزوه فيه لانه من قبيل المجاز المرسل واستعمال
في التعاريف مهجورة الا عند قرينة معينة للمراد وهي منتفية
ههنا **قوله** عدم الاتحاد بالخاء المعجمة والدال المهملة من الحذفية
كانه جعل المعنى المذكور لافادة المعنى المراد وبحر ان يكون

بالدال

بالدال المعجمة والخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير
عما هو حقه من الرجوع الى المذكور **قوله** كما في قول الشيخ ع
هذا مثال للقسم الثاني من الاقسام الثلثة والاول من القسمين
كما لا يخفى **قوله** الاشد وجه النسبة انه قوله لذا يشعر بانه
دليل مثبت وليس كذلك بل هو مؤيد تامل **قوله** هذا المقام
ليس كذلك لانه فصل بينهما بتعريف العرض فصار المقام مقام
الطاوبه نظر لانه وقوع الفصل بين الضمير والمرجع انما يخرج عن كونه
مقام الضمير اذا لم يكن المقام دالا على تعيين المرجع وههنا
ليس كذلك كما لا يخفى لعل لهذا قال تامل **قوله** ارحديث
انه اذا اعيد اسم اى انه في كلامه مسامحة وان المراد حديث
انه اذا اعيد معرفة يعني قد يعاد الشيء معرفة مع المغايرة كقوله تع
وهو الذي انزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب
وقد يعاد نكرة مع عدم المغايرة كقوله تع وهو الذي في السماء
اله وفي الارض اله **قوله** واما صحة اطلاق جواب لما قيل فعلى
هذا ما ذكرتم يلزم انه لا يصح اطلاق ذاتي على هذا المعنى اصطلاحي
بقانون اللغة وليس كذلك فاجيب بانه انما يصح باعتبار بعض
افراده انه كان المراد بالذات نفس الحقيقة فعلى هذا لا يكون
النوع ذاتيا بحسب اللغة وباعتبار جميع افراده ان كان المراد
بالذات ما صدق عليه الحقيقة كزيد وعمرو ونحوهما فعلى هذا

يكون ذاتيا بحسب اللغة وفيه نظر لانه تغيره تلك المعنى الاصطلاحي
انما يكون اذا كان المراد بالذات نفس الحقيقة واما اذا كان
المراد منها ما صدق عليه الحقيقة فلا يحتاج الى هذا المعنى بل يكفي
التعريف الاول كما لا يخفى **قوله** واما اطلاق العرضي هذا
جواب لما قيل ان اطلاق العرضي على الخاصة والعرض العام هل
يكون بحسب الاصطلاح ايضا ام لا فاجاب بقوله واما اطلاق
العرضي الخ لكن الانسب ان يكون اطلاقه عليهما بحسب الاصطلاح
ايضا وان لم يحتج اليه تأمل **قوله** فباعتبار نسبتهما وهي نسبة
اشتمال الكل على الجزء اذ مفهوم الضاحك شيء له الضحك ومفهوم
الماشي له المشي **قوله** قيد لقوله حقيقة فيه لانه قيد لضمير الحقيقة
الراجع الى الافراد لا للنفس كما لا يخفى **قوله** غير صحيح لانه يستلزم
ان يكون العرض مشتركا فيه ايضا وليس كذلك **قوله** الاولى
ان يقال المعنى الاولى ان يقال بعبارة تفيد الجزم لا بعبارة تفيد
الظن لقيام القرينة المعينة له ويمكن ان يقال هذا انما يرد
اذا قرئ فكان بالتشديد وكان من الحروف المشبهة واما اذا
قرئ بالتخفيف وكان من الافعال الناقصة فلا وايضا يمكن
ان يقال انما عبر بالعبارة المفيدة للتردد رعاية للادب
قوله عن رتبة الظاهر لم يتم معقول لقائل ويحتمل ان يكون علة
وسببا للاولوية بلا تكلف وهو ان المراد ذلك وانما لم يذكره

اعتمادا

اعتمادا على القرينة **قوله** عن نوع الانواع لان مراتب الانواع
اربع الاول النوع السافل كالانسان وهو نوع الانواع
الثاني النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي الثالث النوع العالي
كالجسم المطلق الرابع النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر
جنس وانما خرج بهذا النوع الحقيقي فقط وهو الذي لا يكون
تحته نوع بل افراد دون الاضافي **قوله** مثل لعل وجهه ان هذا
في النوع والجنس واما في الفصل والخاصة فلا يكون صالحا للمقولية
في جواب ما هو شيء هو عارض ويحتمل ان يكون وجهه انه بعيد عن سوق
العبارة اذ ظاهرها ان المقولية مطلقا من العوارض كما لا يخفى
قوله لانه فرد من افراد مطلق الجنس صغرى وكبراه مطوية وهي
ان كل ما هو فرد من افراد مطلق الجنس ينتج الجنس الجنس اخص
من مطلق الجنس **قوله** اي افراده اشارة الى انه ليس
المراد بالخاصة ههنا ما هو احد الكليات الخمس كما هو المتبادر بل
المراد الاخص من الشيء وهو الافراد ههنا **قوله** انه لا يتحد الا باعتبار
الا باعتبار الخصوصية والمعرفية **قوله** المعنى فيهما ذات
والجنس هو المفهوم الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصوره الخ **قوله**
وليس كذلك لانه ان اريد ان التعريف بالاخص عن احد الجهتين
المعرفية والخصوصية لا يكون مطلقا فمم وان اريد ان التعريف
بالاخص من حيث الخصوصية غير جائز فمسلم لكنه هذا غير مفهوم

ثم يجاب به الشارح كما لا يخفى قوله مع انه قوله لانه الكل اه هذا كلام
على السند وهو غير مفيد الا عند المساواة وهي ثم قوله لا يناسب
لانه لا يثبت به جواز التعريف بالاخص وقد يستحق الاجلية بل يؤيد نقيضه
وهو انه لا يكون التعريف بالاخص جائزا فتأمل قوله ليس المراد به
هنا المعية الزمانية فيه نظر لجواز ان يكون المراد به المعية الزمانية
ويكون المصاحبتان مصاحبة المقولية بالفعل بحسب الشركة وصلاحيتها
بالفعل بحسب الخصوصية في زمان واحد بصليح النوع لان يكون معقولا
بالفعل بحسبهما ويمكن ان يكون السؤال عن زيد بحسب الخصوصية
وعن عمرو وبكر بحسب الشركة ويجاب عنهما بجواب واحد بان يقول واحد
ما زيد وآخر ما عمرو وبكر فيجاب بانهم انسان فيكون النوع معقولا
في جوابهما معا فتأمل قوله بل مطلق الاجتماع اي اجتماع تحقق
المقولين في النوع ولو على سبيل التعاقب ويمكن ان يكون
معا بمعنى اخص لا اعتبار عليه قوله النوع المنحصر في شخص كذا
النوع الذي لا يكون له في الخارج كالعنقاء ولم يتعرض له لظهور
قوله يوجد فتأمل لعل وجهه انه انما لم يحصل الاحتراز عنهما بدون
زيادة قيد فقط لا يحصل الاحتراز اماغ له معقول على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة ايضا بمعنى انه محمولان عليهما كما يقال
زيد وعمرو حيوان وماش وحساس ومتحرك بالارادة فاذا لم يزد
قيد فقط او لم يزد لم يحصل الاحتراز عنها بل انما يحصل الاحتراز

بقوله

بقوله في جواب ما هو لانه ما هو انما يطلب تمام الحقيقة فلا يقال
الجنس واشباهه في جواب السؤال بما هو عن الكثيرين المتفقين بالحقيقة
واما اذا اريد او زيد قيد فقط فلا يرد الجنس واشباهه لانها
ليست مقولين على المختلفين بالعدد فقط بل يقال على المختلفين
بالحقيقة ايضا فيكون قيد فقط مخرجا لها قوله مع ملاحظة وهو
ضرار فيه ان الذهاب المذكور من سوء الفهم وقلة التدبر في كلام
الشارح المحقق لان قوله واشباهه غرضه الملاحظة كما
لا يخفى قوله تأمل لعل وجهه ان قوله دون الحقيقة مراد في نظم
الكلام وانما لم يذكره اختصارا او ليكون للسؤال وجه وجيه
على وفق السؤال ويمكن ان يكون وجهه ان هذا الكلام انما يتم
لو لم يبن السؤال على ذكر دون الحقيقة بل كان مبنيا على غفلة
عن ذلك القيد واما اذا حصل واراد تبع اعتباره في الاحتراز
فلم يبق لقوله انما اهمها فائدة كما لا يخفى قوله فلا يندفع
بالجواب المذكور بل يندفع بارادة قيد فقط اللهم الا
ان يتكلف ويجعل دون ظرفا لقوله معقول دون مختلفين
لكن تقرير الشارح لا يساعده كما نقل قوله فلا يرد الاحتمال
لانها لا تقال في جواب ما هو اصلا لا على المختلفين بالعدد
دون الحقيقة ولا على المختلفين بالحقيقة بل يرد الجنس فقط
ولا يندفع بالجواب المذكور بل بزيادة قيد فقط او بكونه

مرادا او الجوابان اللذان يذكرهما المحشي بعيد هما هذا قوله مثلا بان
فيه انه في اثبات الاتفاق سكوت عن نفي الغير بخلاف نفي الاختلاف
بالحقيقة فيكون بينهما عموما وخصوصا مطلقا تامل قوله بل تضمنا
ويجب حمل التعاريف على ما يتبادر منها والا لم تفد المط قوله
اشد ملائمة فيه انه يفهم منه ان اصل الملائمة ثابتة في تقرير
الاول وليس كذلك على ما ذكره اللهم الا ان يقال انه من قبيل
زيد اعلم من الحمار ولعل اصل الحكل قوله وهو الذي يميز الشيء
عما يشاركه ليكون تعليلا له قوله تامل لعل وجهه ان قوله
ما السؤال تعليل لتقييد المص قوله في جواب اي شيء هو في ذاته
تقديره وانما قيده بفي ذاته لان السؤال اه يمكن ان يكون وجهه
ان قوله فان السؤال باي شيء اه ليس علة لقوله معقول بل تحقيق
المقام قوله ولذا اي ولان السؤال باي شيء هو في ذاته
انما هو عن المميز الذاتي قال وهو الذي اه كما لا يخفى قوله العطف
ها بان يكون معطوفا على [illegible] ولذا التقدير وللتنبيه على ان
كلا منهما فصل فلا يحتمل البتة قال وهو الذي قوله
تامل لعل وجهه انه علة لتقييده قوله عما يشاركه بقوله
في الجنس بتقديره وانما قيده به تنبيها اه او علة لايراد هذا القول
المخصوص المشتمل قوله على في الجنس بتقديره وانما اورد هذا
من القول المخصوص تنبيها اه ويحتمل ان يكون وجهه انه يجوز

انظر

ان يكون

ان يكون قوله تنبيها حالا من فاعل قال لا مفعولا له بتقديره فان
هذا مبني على هذا قوله فانه يميز الانسان اه اشارة الى الناطق
مثال للفصل القريب والحيوان مثال للجنس القريب قوله
والنامي يميز الظا انه حمل قوله النامي على التمثيل بالفصل البعيد
كالحساس لكن الاولى ان يحمل قوله كالحساس على التمثيل بالفصل البعيد
والنامي على التمثيل بالجنس البعيد ليكون على طريق قوله كالناطق
والحيوان والمراد بالنامي الجسم النامي بحذف الموصوف اكتفاء بالشهرة
لكن في كون الجسم النامي جنسا مناقشة مشهورة وهي ان الجسم من الكليات
المفردة واجيب بانه من مسامحات القوم قوله دون الذين كالسواد
للحبشي وفيه نظر لانه لو كان السواد لازما لوجود ماهية الانسان
لكان كل انسان موجود اسود وليس كذلك تامل قوله
انما يخرج به اشارة الى ان التعريف بالخاصة انما يكون مانعا
اذا كان النوع ذاتيا واما اذا كان عرضيا فلا يكون مانعا
لصدقه على النوع ولقائل ان يقول هذا التعريف مبني على ما
هو المشهور فيما بينهم من ان النوع ذاتي بحيث لا يذهب
الوهم الى خلافه وهذا لا ينافي كون النوع جنسا بطريق
التوهم من العبارة قوله فيما سبق اي في التعريف الذاتي والعرضي
فيه نظر لانه لم يقدره على ان يكون النوع عرضيا بل حمل عبارة
المص على ما يحتمل وروده عليه كما لا يخفى على المتامل قوله

لا تعلق الظرف بالعامل لانه حرج كالتعميم المعنى كما لا يخفى **قوله** ان اللازم
مما ذكره بما نقل من قوله لان المعرف من اقسام النظر توقف
كون المعرف مركبا كليا على كون النظر ترتيب امور ولا يثبت
توقف كون النظر ترتيب امور على كون المعرف مركبا كليا
مما ذكره الشارح وهو قوله فان كون النظر ترتيب امور مبنى
على عدم صحة التعريف بالمفرد بل حيث توقف كون النظر ترتيب
امور على عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا ليس بدور كما لا يخفى
قوله فالاولى بعينه الاولى ان يقال بدل قوله عدم صحة التعريف
بالمفرد كون المعرف مركبا كليا ويذكر سببا آخر وهو كون
النظر مركبا كليا ليظهر ان الدور مضمر لكن لما امكن ملاحظة
هذا في كلام الشارح ايضا لان يكون المعرف مركبا كليا وعدم
صحة التعريف بالمفرد متلازمان فيكون من قبيل ذكر الملزوم
وارادة اللازم قال في الاولى ويمكن ان يوجه كلامه بانه
من قبيل حذف المعطوف فيكون تقديره فان كون النظر ترتيب
امور مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد وعدم صحة التعريف بالمفرد
مبنى على كون المعرف مركبا كليا فلو كان ذلك مبنيا على هذا
لزم الدور فعلى هذا لا يرد ما ذكره المحشى عليه **قوله** ان يكون
النظر الاولى ان يقال فان تعريف النظر بترتيب امور مبنى
على كون مركبا كليا للعلم قوله اذ لا يجب تطبيق المعرف

قوله

قوله لا العكس اشارة الى دفع ما قيل ان تطبيق المعرف بالفتح
على المعرف واجب ايضا **قوله** مبنى على كون المعرف مركبا كليا لا لان جميع
افراد المعرف افراد النظر فلو كان شيء من افراد المعرف غير مركب
لم يكن جميع افراد النظر مركبا كليا بل يكون بعضها مركبا وبعضها غير
مركب فلا يكون النظر مركبا كليا **قوله** ليشتمل التعريف على الكسب
الاولى ان يقال ليشتمل جميع الافراد لان هذا التعريف المشتمل
على الانفصال ليس مما خرج حاصة وانما عرفوا بها ليشتمل جميع الافراد
ولم يقتصروا على التحصيل او مع كونه اعم من الترتيب بل ارتكبوا
الترديد الجلي وذكروا الترتيب على وجه التخصيص بعد التعميم ايهاما
بشأنه لكونه اغلب على ان كلامه هذا لا يلائم سابقه ولاحقه
كما لا يخفى **قوله** لا يصح ولا يمكن اشار بعطف التفسير الى ان الصحة
ههنا ليس بمقابل الفساد بل بما يقابل الامتناع فيكون ح
عدم الصحة بمعنى الامتناع تامل **قوله** المقدمة ما جعلت جزء
قياس او حجة لان الحجة اعم من القياس لصدقها على الاستقراء والتمثيل
ايضا بخلاف القياس فيكون الاعم ماخوذا دون ما يمكن
فيه مقدما **قوله** المصحح لطلبها صفة المعلوم وحاصله ان ما يصدق
تعريفه يجب ان يكون معلوما من وجه لئلا يلزم طلب المجهول المطلق
ومجهولا من وجه آخر لئلا يلزم تحصيل الحاصل **قوله** الثاني الوجه
المعلوم وانما وصف هذا الوجه بغير المعلوم لانه لو لم يكن كذلك

يلزم استعلام المعلوم وهو محال **قوله** تصوره بمعلول لم يستلزم
فامه للمطلوب وهو ان قوله يجب اه **قوله** غير تصور بوجه ما والا
يلزم تحصيل الحاصل **قوله** بمؤلف مثبت المط وهو عدم صحة التعريف
بالمفرد **قوله** من الشارح وهو الوجه المطلوب الماهية والمثبت له
وهو الوجه المشعر بالماهية **قوله** لتركبه ح لان المركب من الداخل
والخارج رسم لا حد ويمكن ان يقال العلم الذي قبل التعريف
هو العلم بالوجه الذاتي في الحد لا العرضي وما يكون بالعرضي يكون رسما
تامل **قوله** احد الشيئين اضافة لا حد للعهد لان المراد هو
الشيء الاول اي المثبت **قوله** وهذا الاشكال ان وارد ان
على ما قيل من ان التعريف بالمفرد لا يصح ايضا اي كما يرد ان على قول
الشارح رح **قوله** فلا بد من العمل وجهه ان ينظر في كيفية وروده
على قائل بان يقال لم لا يجوز ان يكون تصور الانسان مثلا قبل
التعريف بشكل الشيئية والتصور المستفاد منه التصور المط
هو الحيوان الناطق فيجوز ان لا يكون التعريف بالحيوان الناطق
حدا له لتركبه من الداخل والخارج وايضا لم لا يجوز ان يكون
تصور بوجه ما شرطا للمعرف لا داخلا فيه فلا يلزم تحقق
تصورين في حصول التصور المط ويمكن ان وجهه انه لا يمكن
حمل كلام الشارح رح على شرطية احد الشيئين والا لم يفد المط
تامل **قوله** من ان المفرد والمركب قسمان من اللفظ فيكون

ناظرا

ناظرا الى المعنى لا الى اللفظ **قوله** فانهم لعل وجهه ان المراد بالمفرد هنا
معنى لا جزء له كالنقطة والمركب معنى له جزء سواء يراد بجزء لفظه
دلالة على جزئه كراجي الحجارة او لا يراد كالانسان بخلاف ما سبق
ويمكن ان يكون وجهه ان هذا دليل على تسمية المعرف قولا والقول
هو المركب الذي يكون تركبه بالقياس الى اللفظ فلو كان المراد
بالمفرد والمركب هنا ما لا يكون بالقياس الى اللفظ فلا يحصل
التقريب تامل **قوله** الى امثال ذلك مثل التعجب والتمني
لا المتعجب والمتمنى له المشبه **قوله** ليس لاجل ما ذكر من انه لا
في المعرف من ثبوت شيء لشيء بل لاجل ان معنى المشتق كالناطق
شيء ما اي ذات ما ثبت المشتق منه كالنطق ايضا اي كما يقولو
فيما اذا وقع معرفا **قوله** لم يكن كذلك اي ما كان معنى الناطق
شيء له النطق ولا معنى الضاحك شيء له الضحك اذ لا يتصور
هناك اخذ ولا يتصور ثبوت شيء لشيء **قوله** رسما للانسان واللازم
بط لانه حد ناقص على رأي من جوز وقوعه وحده معرفا **قوله**
يصدق عليه الشيء ان يكون ذلك المفهوم فردا منه اذا مفهوم
الشيء **قوله** بمجرد ذاتيات فيه اشارة الى دفع ما يتوهم
من ان التصور بالكنه انما يكون بالحد التام لا غير فلا يحسن قوله
وهو الحد مطلقا لان الحد مطلقا يشمل الحد الناقص ايضا
على ان التصور بالكنه بالحد الناقص بل بالعرض غير ممتنع

ولو انه لم يظهر دفعه بهذا ظهر ضعف قول الشارح وهو الحد
بطريق الحصر ويمكن ان يكون قول المحشي بمجرد ذاتيات اشارة
الى دفع هذا فتامل **قوله** بناء على ان المراد بالتصور اشارة
الى جواب ما قيل ان التصور يطلق على التصديق لا يصال الاسم
منه فكيف يخرج به التصديقات فاجاب بقوله بناء اه فيخرج عن الحد
المعاني التي لا يتصديقها سبب لاكتساب تصديقات اخر **قوله**
كما هو المتبادر عند الاطلاق لشيوع استعماله فيه حتى اذا اطلق
التصور بلا قرينة تخصيصه لا يذهب الوهم الى غيره فيجب حمل
التعريف على المتبادر والا لم يفد التوضيح المقصود منه **قوله**
بان يوضح المطلوب التصوري اه هذا بالنظر الى ما كان فيه
والا فالاكتساب ليس مختصا بالمطلوب التصوري بل يجري
ايضا في التصديق بل ذهب الامام الى اختصاصه بالتصديق
حيث قال في المحصل وعندي ان شيئا من التصورات غير مكتسب
اي لا شيء ولا واحد منها كذلك بل كل واحد منها اما بديهي
او حاصل في النفس بخلق الله تعالى من غير طلب وتشوق الى ذلك
واحتج عليه بوجهين الاول ان المطلوب ان لم يكن مشعورا به
استحال الطلب لامتناع توجه النفس نحو ما لم يخطر بالبال
وان كان مشعورا به استحال طلبه ايضا لامتناع تحصيل الحاصل ..
ثم قال فان قلت هو مشعور به من وجه دون وجه قلت

فالوجه المشعور به غير ما هو غير مشعور به وكل منهما لا يمكن طلبه
لما مر وحاصله انا ندخل هذا القسم ايضا في المنفصلة بكذا التصور
اما ان يكون مشعورا به من كل وجه واما ان يكون غير مشعور به
من كل وجه واما ان يكون مشعورا به من وجه دون وجه وامتناع
على التقديرين الاولين ظ واما على التقدير الثالث فلان
الوجه الذي هو معلوم منه مطلقا والمجهول مجهول مطلقا وكل واحد
منهما امتنع طلبه لبيان الذي مر واول من اورد هذا الشك
ما نقل مخاطبا به لسقراط في ابطال الاكتساب في التصور الثاني
ان التعريف للماهية اما ان يكون بنفسها او بما يكون داخلا
فيها او بما يكون خارجا عنها او بما يتركب عن الاخيرين والكل
باطل فتامل وتحقيق ما هو الحق لا يليق بهذا الكتاب وان اردت
تحقيقه فارجع الى شرحنا على التهذيب **قوله** مختصا بالحد
ولو قيل في التعريف المعرف هو ما يكون تصوره سببا لاكتساب
تصور الشيء بوجه يميزه عما عداه يكون المتبادر منه الرسم
ليكون مختصا به **قوله** التقسيم للمحدود اشارة الى جواب
ما قيل ان او يفيد الشك او التشكيك وهو ينافي التعريف
وتقرير الجواب انهما انما يفيد الشك او التشكيك اذا كان
التقسيم للحد وهنا للمحدود ولان كلمة او فيه للتنويع لا للشك
والتشكيك ويمكن ان يقال اذا كان التقسيم للحد لا يكون

على طريق الشك وانه كان موهما له لان كلمة او في الحد لا يكون
~~للتنويع فيكون موهما للشك بخلاف او في المحدود فانه~~
~~للتنويع فلا يكون موهما للشك~~ بخلاف او في المحدود فانه للتنويع
فلا يكون موهما للشك قوله من حيث هي هي اي مع قطع عن غيرها
قوله وبهذا التعريف لاقسام المعرف يجوز ان يكون بكسر الراء
باعتبار كونه معرفا للشيء وفتحها باعتبار كونه ما صدق مفهوم
ما يكون تصوره سببا اه قوله والجواب عن الاول حاصله ان هذا
تعريف رسمي للمعرف والاقسام التي يكون تصوره اه ويكون
تصوره سببا اه خاصة له يميزه اياه عما عداه فيكون التعريف
لماهية المعرف لا للاقسام وليس مراده ان التعريف الرسمي يجوز
ان يكون للاقسام وان ذاد بخلاف الحد كما ظن فانهما لا يكونان
الا للماهية من حيث هي هي قوله في الحقيقة المخصوصة الحدية والاسمية
قوله في شرح المقاصد بهذا اشارة الى الجواب الاخر عن السؤال بين
تامل قوله على احد الاوصاف الاولى ان يقال هو على احد
الخواص ويمكن ان يقال انه تفنن في العبارة واشار الى ان
خواص الشيء لا يكون الا اوصافا له وخاصة المعرف ما يكون
تصوره سببا لاكتساب تصور الشيء باحد تلك الوجوه اي بالكنه
او بالوجه قوله واذا عرفت هذا ان ما نقلناه من شرح المواقف
والمقاصد قوله ليس بوجه وجيه لان الانفصال ليس لمنع

الخلو

الخلو بل الانفصال بالنظر الى شرح المواقف للحقيقة وبالنظر
الى شرح المقاصد ويجوز ان يكون لمنع الجمع ايضا تامل ويمكن
ان يجاب بان مراده بمنع الخلو المنع الخلو بمعنى الاعم وهو ما حكم فيه
بالتنافي في الكذب وكان هذا قال ليس بوجه وجيه قوله
وعلامة كون الانفصال لمنع الخلو انه ان امكن تعريف الشيء
بدونهما واما لا يجوز تعريف بهما لانهما موهمان للشك
والتحرز عنه واجب ان امكن التحرز وان لم يمكن التعريف بدونهما
يكون التعريف بهما فكان من قبيل منع الجمع ولما كان مبهما الانفصال
لمنع الخلو علم ان التعريف للمحدود لا للحد هذا اذا كان الحد
تاما واما اذا كان ناقصا فيجوز ان يكون الماهية واحدة ولها حدان
ناقصان كالانسان فانه جسم ناطق وجوهر ناطق وان يكون
لها حدان مختلفان كالانسان فانه حيوان ناطق وجسم ناطق
والظاهر ان المعرف في اعتبار رسم ما ذكر في [illegible] يكون واحدا
فيكون حدا تاما فيجب ان يكون تاما [illegible] لان الحد لا بد ان يكون
مساويا للمحدود واذا كان تاما [illegible] للمحدود يجب
ان يكون تاما [illegible] لان مساوي المساوي للشيء مساو لذلك
الشيء تامل قوله او احدهما تاما وكذا اذا كان رسمان
تامين او ناقصين او مختلفين وانما لم يتعرض لها لظهوره
او تكثر فتامل قوله انما ينتهي الى حاصله ان الانتهاء اول العدد

الجنس لم يرد منع الحصر على تقدير حصرهما ما دام الآخر باقيا وعلى تقدير
التسليم لانه اكثر بيته من اثنين حتى يمنع الحصر على تقدير كونهما
حدين ناقصين ويمكن ان يجاب بانه يمكن يكفي لمنع الحصر
مجرد احتمال التعدد فلا يحتاج الى اثباته فتامل قوله على ان
للمساواة فيه نظر لانه من قبيل تعيين الطريق وتعيينه ليس
من دأب المناظرة بل مراده اثباته بوجه آخر وان امكن اثباته
بالوجه الاول ايضا قوله بقرينة المقابلة لان العام اذا قوبل
بالخاص يراد به ما عداه قوله يلزم ان يكون قسم الشيء
فيه نظر لان هذا التقسيم اعتباري على طريقة منع الخلو فلا يمتنع
ان يكون قسم الشيء قسيما له فتامل قوله وجه اي حاصل
كون المراد بالوجه غير الحد يكون الانفصال لمنع الجمع فيه
نظر لانه يلزم منه ان لا يكون المعرف هذا ولا ذاك
بجواز كذبهما فيه اللهم الا ان يقال المراد لمنع الجمع
منع الجمع بمعنى الاعم اعلم انه هذا دليل آخر على كون التقسيم
للمحدود لا للتحديد وما نقله من القولين من لطيف بما ذكره
فتامل قوله كذا في كشف البزدوي حيث قال فيه واعلم
ان كلمة او في التحديد ان كان يؤدي الى تقسيم المحدود
لا الى تقسيم الحد فهو جائز لعدم الاختلاف في التعريف
ثم انه انما تناول القسمين قوله ومن هنا قد تناول لفظ

مطلب مهم

من الفاظ

من الفاظ الحد وهو ما يكون فيه انه مناف للملتبس
من المتبادر من قولنا ما يكون تصوره سببا له ما يكون
تصوره سببا لاكتساب تصوره بالكلية فلا يكون شاملا
للرسم بل مختصا بالحد تامل قوله لا جزؤه اي المعرف المطلق
جزء موقوف للمعرف جزء لان المطلق جزء المقيد فاحتاج الجزء
الى المعرف يوجب احتياج الكل اليه لان الكل محتاج الى الجزء
وهو المعلوم المتعارف ان المحتاج الى المحتاج الى شيء محتاج
الى ذلك الشيء قوله وفي ملايمة الجواب الاول نظر اي في ملايمة
الجواب الاول المنقول بقوله لا يجاب بانه نظر لان السؤال
بملاحظة ان مفهوم المعرف المطلق جزء من مفهوم معرف المطلق
للمعرف كما قرره الشيخ لم يكن الجواب بالعينية ويجوز ان يراد
بالجواب الاول الشارح فتامل ويمكن ان يجاب بانه اراد
بمفهوم معرف المعرف ذاته بلا ملاحظة الوصف المعرفية للمعرف المطلق
فيكون كلا لها قوله عند من يقول اشارة الى ان الوجود
ليس بموجود عند البعض كما حقق في موضعه قوله للسند
وهو ما يذكر لتقوية المنع بزعم المانع قوله نعم ابطاله ويمكن
ان يقال ان قوله ممتنعة باطلة وان كان مجازا ويدعى
مساواة السند فيكون على قانون المناظرة قوله اذ ابطال
اللازم فيه اشارة الى ان السند المساوي يكون لازما للمنع

قوله على ما لا يخفى لان الظاهر من قول الشارح في الجواب
هو المنع لا المعارضة لان صورة المعارضة منتفية في هذا
المقام ولان الظاهر ان الاعتراض معارضة فالمعارضة غير
جائزة تامل قوله او معلومة اي بمعرفة منتهية الى البديهي
قوله اسقاط قوله او معلومة من التصور لانه ينافي قوله
من حيث هو غير محتاج الى معرف آخر ويمكن ان يجاب بانها
معلومة بالوحي او الالهام فلا يكون التصور اصلا تامل قوله
تامل لعل وجهه ان هذا اذا كان المفهوم خارجا عما صدق
عليه واما اذا كان جزءا منه فيلزم الاحتياج قوله الانسب
وجه الانسبية انه لو قال كذا لوافق ما سبق من قوله
المعرف ما يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الشيء
اما بكنهه او بوجه يميزه عما عداه قوله ان كان التصور سببا
اه استلزم تصوره فقط تصورا لماهية بطريق الكسب
فيخرج العكس بالنسبة الى النتيجة لان استلزام القياس
النتيجة ليس تصورا فقط بل مع تصديق فتامل قوله
على كنه ماهية الشيء اي على مجرد ذاتياته سواء كان تماما او بعضها
هذا هو المفهوم من الشرح لكن ظاهر سوق المتن يدل
على ان المراد من قوله قول دال على ماهية الشيء جميع الذاتيات
كما هو المتبادر والمتعارف فيكون تعريفا للحد التام فقط

ويؤيده

ويؤيده ان الضمير في قوله وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله
القريبين عائد الى القول في قوله دال اه وقوله الحد الناقص هو
الذي اه استئناف لتعريف الحد الناقص قوله لئلا يرد النقض قوله ج
بالرسم لان كل تعريف لا بد من ان يكون دالا على ماهية الشيء
سواء كان حدا او رسما قوله كما سيجيء اي في اوائل القضايا
من انه لا يجوز ارادة المعنيين معا اذ لا يجوز الجمع بين المعنى
الحقيقي والمجازي ولا بين معنيي المشترك قوله يرد عليه حاصله
انه ان كان القول حينئذ للحد الملفوظ لا يصح التعريف بمثل الناطق
فقط لانه مركب لان المراد بالمفرد والمركب ما لا يكون لمعناه
جزء او يكون وهو في المعنى مركب لانه شيء له النطق واما
اذا كان القول حينئذ للحد المعقول لزم ان لا يصح التعريف
بمثل الناطق فقط لان لفظ الناطق مفرد وليس كذلك
قوله اما من قبيل تسمية الموصوف اه لان المنع صفة المانع
الذي هو القول الدال على ماهية الشيء ويمكن ان يجعل المنع
بمعنى المانع فلا يكون التسمية مجازا مرسلا لخلاف
الاول المستلزم صفة للجنس والفصل القريبين قال
المصنف رحمه الله عليه وهو الحد التام فيه يصح حمل الشيء لكن
في قوله والحد الناقص وهو الذي والرسم الناقص وهو الذي والرسم التام ج
مناقشة نحوية وهي ادخال الواو بين المبتدأ والخبر لا يجوز

لهذا

ويمكن ان يجاب بانه لا يحصل التمييز بين الموصوف والموصوف
فلا تفاوت بين الاتيان بالواو وعدمه عنده قوله
وان كان معناه حيوان له النطق يعني لابد للشارح ان يتعرض
لهذا القسم ايضا اذ هو من المحتملات ايضا ويمكن ان يجاب
بانه انما لم يتعرض له لظهوره اولانه لا يلزم عليه ان يذكر
جميع الاحتمالات قوله تامل لعل وجهه انه يلزم على هذا
الاختلاف في اللغة ويمكن ان يكون وجهه انه من باب التجريد
قوله بل جميعها ايضا اي كل واحد من الاوصاف
الاربعة قوله يكفي المميزات في التعاريف اراد بقوله
في التعاريف الرسم التام والناقص بقرينة ان الكلام فيهم
فلا يرد ما قيل انا لا نسلم ذلك في الحدود لانه ليس الغرض
منه التمييز بل الاطلاع على الذاتيات وانما يلزم الاكتفاء
المذكور اذا كان الغرض منها الامتياز فقط قوله والاحتراز
عنه واجب فيه نظر لان هذا اذا لم يكن قرينة دالة على المراد
واما اذا كان هناك قرينة جاز استعماله فيه والقرينة
ههنا اما الشهرة او استقامة المقام فتامل قوله
مع انه اريد به ويمكن دفعه باختيار الشق الثاني
لكن بطريق عموم المجاز بان يراد ما يطلق عليه العرض
ثم يرد عليه النقض بالرسم التام والجواب عنه ما تذكره

ان شاء الله تعالى قوله بالتاويل بان يقال انه من باب التغليب
او يقال ان ذكر ما هو الغالب واما بعضها يصدق على الرسم التام
ويمكن ان يجاب عنه بانه علم بقرينة المقابلة ان المراد غير الرسم التام
ليكون التعريف تاما تامل قوله لم يفيد طريق المعرفات حاصله
ان تعريف الرسم الناقص غير مانع لصدقه على المركبين المذكورين
مع انهما ليسا برسم ناقص بناء على عدم ترتب الفائدة عليهما
قوله اي فهو ان المقصود اشارة الى ان جواب اما لا يكون
الا جملة قوله والا فلا وجه لتقدير لفظ هو بدون جعل
ان المقصود جواب اما فيه نظر لوقوع جوابه مفردا ايضا
كما قال في الكافية اما واما فمنصرف قوله على ما ينبغي
فيه اشارة الى انه يمكن ان يقال ان مراد الشارح رح
من هذا الكلام منع حصر الفائدة فيما ذكر قوله فان المقصود الرسمي
تعليل لقوله فيكون الاطلاع على الشيء وان كان الحد
الخ تعليل لقوله وان كان هذا الاطلاع عليه قوله
تامل لعل وجهه هو انه يلزم جواز ارتكاب المجاز في التعريف
والاحتراز عنه واجب كما مضى ولكن هذا اخر ما اوردنا
ما اردنا ايراده في هذه الاوراق والحمد لله الواهب
الوجود على الاطلاق ومفيض الحكمة والارزاق والصلوة
والسلام على محمد المبعوث لتتميم مكارم الاخلاق

قوله وثبوت شيء لشيء كما في الحملية كقولنا زيد قائم
قوله او عنده كما في المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود قوله او ثبوت منافاته اياه كما في المنفصلة
كقولنا العدد اما زوج او فرد وانما اقتصر على نسب الموجبات
اما لان حالتها اولى بعرف احوال السوالب بالمقايسة او بناء
على ما هو المشهور من ان النسبة الحكمية هي الثبوت قوله
بالالفاظ بلفظ واحد في حالة واحدة قوله او حقيقتان
في احدهما اي حقيقتان في المعقولين والمجازان في الملفوظين
لا بالعكس كما بين في المطولات ومن هنا احتمالان آخران
وهما ان يكونا مجازين فيهما وحقيقتين في معنى آخر او في معنيين
آخرين وانما لم يتعرض لهما لبعده قوله الباقي من القيود فيه نظر
لان اطلاق الجمع على اثنين فيما سوى التعارف غير
متعارف وايضا اطلاق القيد على الحمل ليس على ما ينبغي
تامل قوله او وقوعها عطف على ثبوتها المحمل على الثبوت
والانتفاء قوله اداء للواقع في نفس الامر اي الاداء
الذي يفهم منه اي يكون واقعا في نفس الامر سواء كان
مطابقا للواقع او الاعتقاد او لاحدهما او لا يطابق
شيء منهما فلا يرد ما قيل من انه يلزم ان لا يكون في القضية
الكاذبة حكم قوله والا فلا اي وان لم يكن كذلك فلا يكون

مطابقا

مطابقا للواقع بان كان الاداء للثبوت كقولنا زيد قائم
ولم يكن ما في نفس الامر هو الثبوت بل كان هو الانتفاء
او كان الاداء للانتفاء كقولنا زيد ليس بقائم ولم يكن
ما في نفس الامر هو الانتفاء بل كان هو الثبوت فلا يكون
الاداء مطابقا للواقع ونفس الامر كما لا يخفى قوله ونحو الحين
من ذلك مثلا اشار بقوله مثلا الى ان كون النسبة بين
هذا ذاك انما هو في الحملية لا في الشرطية بل هي فيها النسبة
بان هذا اذا صدق قولنا هذا الشيء اما حجر او شجر صدق
قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا باعتبار
منع الخلو قوله وهي سالبة منع الجمع يعني اذا صدق قولنا
زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق باعتبار منع الخلو
يصدق قولنا ليس البتة زيد اما ان يكون في البحر
واما ان لا يغرق باعتبار منع الجمع قوله وصدق موجبة
منع الخلو يعني اذا صدق قولنا ليس البتة اما ان يكون
هذا الشيء لا حجرا او لا شجرا بحسب منع الجمع يصدق قولنا
هذا الشيء اما لا حجر او لا شجر بحسب منع الخلو وكذا اذا صدق
قولنا ليس البتة زيد اما ان لا يكون في البحر واما ان يغرق
باعتبار منع الخلو يصدق قولنا زيد اما ان لا يكون في البحر
واما ان يغرق باعتبار منع الجمع قوله صدق بين نقيضيهما

منع الخلو يعني اذا صدق بين حجر وشجر مثلا منع الجمع كقولنا
هذا الشيء اما حجر او شجر يصدق بين نقيضيهما وهما لا حجر ولا شجر
منع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجر او لا شجر **قوله** وبالعكس
مثاله ما مر انفا فتذكر **قوله** فالصدق سالبة المنفصلة في النوع
يعني اذا صدق بين حجر وشجر موجبة منع الجمع مثلا كقولنا هذا
الشيء اما حجر او شجر تصدق بين نقيضيهما سالبة كقولنا
ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء لا حجرا او لا شجرا ولا تصدق
سالبة منع الخلو بينهما والا لزم جواز الخلو عنهما فيلزم
اجتماع الحجر والشجر في شيء واحد وهو محال وكذا اذا صدق
بين لا حجر ولا شجر موجبة منع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجر
او لا شجر تصدق سالبته بين نقيضيهما كقولنا ليس
البتة هذا الشيء اما ان يكون حجرا او شجرا ولا تصدق
سالبة منع الجمع بينهما والا لزم جواز اجتماعهما وهو محال
قوله وعليك باستخراج الامثلة وعلى ما ذكرناه في مواضعها
اللائقة بها فخذها وكن من الشاكرين واعلم ان كل مادة
صدقت فيها المنفصلة الحقيقية تصدق فيها اربع متصلات
وكل مادة صدقت فيها المتصلة اللزومية الكلية صدقت
منع الجمع بين عين الملزوم ونقيض اللازم ومنع الخلو
بين عين اللازم ونقيض الملزوم وعليك باستخراج الامثلة



قوله

قوله الصواب ترك قيداه فيه انه يجوز ان يكون كلمة من للتبعيض
فلا يكون الكلام صوابا **قوله** زائد على اثني عشر هذا هو المشهور
وقال بعضهم العدد الزائد ما زاد على المجتمع من كسوره كالاربعة
والناقص بالعكس كالثمانية والمساوي ما ساواه
كالستة **قوله** والغير للعدد الغير المغايرة محال فيه نظر لان
التغاير باعتبار المحل اي المعدود دون عدم كاف في صحة المساواة
ولذا قال في الفرائض تماثل العددين كون احدهما مساويا
للآخر كثلثة وثلثة مثلا **قوله** اي التناقض حقيقة جرت على غير
من هي له ولفظة ما فاعل له وفيه صلة والهاء للعدد **قوله**
ان مجموعها لا يجمع في العدد فيه نظر لانه يلزم منه ان لا يصح اجتماع
الزائد والناقص في الحقيقية لا يصدق عليها ان مجموع الاجزاء
لا يجتمع فيها وفساده لا يخفى على احد وكذا يلزم ان لا يصح ارتفاع
لا حجر ولا شجر في مانعة الخلو لانه يصدق عليها ان المجموع
لا يرتفع وفساده ظ وكذا يلزم ان لا يصح اجتماع الحجر
والشجر في مانعة الجمع وبطلانه بين الا انهم الا ان يقال
اذا صدق احد الاجزاء يجوز ان يرتفع الاخر بين الاجزاء
في الحقيقية واذا كذب احد الاجزاء في مانعة الخلو
صدق الاخر بين الاجزاء واذا صدق احد الاجزاء
في مانعة الجمع كذب الاخرين فتامل **قوله** والاقتصار

على المطلقة على المطلقات اي الاقتصار على القضايا المطلقة
سواء كانت شخصية كقولنا زيد كاتب او محصورة كلية
كقولنا كل انسان حيوان او جزئية كقولنا بعض الحيوان انسان
او مهملة كقولنا الانسان كاتب واحترز بها عن الموجهات
لان المصنف رحمه الله عليه لم يتعرض لاحكامها في هذا الكتاب
كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وكل فلك متحرك بالدوام
الى غير ذلك واعلم ان نقيض الضرورية الممكنة العامة ونقيض
الدائمة المطلقة العامة ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة
وهي التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف
للحكم كقولنا كل من به ذات الجنب ممكن انه يسعل في بعض
اوقات كونه مجنوبا لكن هذه القضية من القضايا المعتبرة في نقيض
العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه في بعض الاوقات وصف الموضوع
وهذه القضية ايضا ليست من القضايا المعتبرة كما لا يخفى
على المتدرب بهذا الفن هذا حكم المركبات فانها كانت كلية
فنقيضها احد نقيضي جزئيها وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها
ما ذكرناه بل لا بد ان تردد بين نقيضي الجزئين لكل واحد
وسنشير الى تعريف القضايا الموجهة المعتبرة كلها ان شاء الله تعالى
قوله النقيض الكلية سلبه فيه نظر لان السالبة الكلية ونقيضها الايجاب.

وهو ليس بسلب السلب وان كان مستلزما له اللهم الا ان يقال
ان هذا مبني على ما اشتهر من ان سلب السلب عين الايجاب
وان كان مردودا **قوله** كاللاانسان واللاانسان فان اللاانسان
اذا قيل في الانسان كان في نفسه شاملا لجميع سواه
لانا اذا تعقلنا اللاانسان نجد ان بعده عن الانسان بذاته وبعد
سائر المفهومات عنه لا باعتبار حمله عليه وصدقه عليها وهذا ضرور
والضدين المتناقضين والمتنافيين ان المتناقضين لذاتيهما
نفس لا يجتمعان اصلا لا في موضوع ولا في نفس الامر في ذهن
ولا يرتفعان بخلاف المتنافيين لذاتيهما فانهما
يجوز ان يجتمعا في نفس مفهوم كاللاانسان واللاانسان المتحققين
في نفس الامر الاول في ضمن زيد والثاني في ضمن الفرس
قوله انه لو حفظ من مفهوم صدق الانسان ومن مفهوم سلبه
في نفس الامر في نفسه لا صدقه على شيء وسلبه عنه حتى يكون
قضية **قوله** ويجيء لو صح الخ وقد يجاب عنه بان المقصود
من هنا تناقض القضايا كان الكلام في احكامها واما تناقض هنا
للمفردات فيعرف بالمقايسة فلا حاجة الى ادراجه في تعريف
التناقض هنا **قوله** قيل نقيض واعلم ان رفع كل شيء
نقيضه وهذا القدر كاف في اخذ النقيض لان نقيض
كل قضية رفعها فاذا قلنا كل انسان حيوان فنقيضها

انه ليس كذلك وقس عليه سائر القضايا لكن اذا وقع القضية
ربما يكون النفس فيها قضية لها مفهوم يحصل عند العقل من القضايا
المعتبرة وربما لم يكن كذلك بل يكون لرفعها لازم مساو له
مفهوم يحصل عند العقل من القضايا المعتبرة فاخذ ذلك اللازم
واطلق اسم النقيض عليه تجوزا ولم يكتف بالعدل الاجمالي
في اخذ النقيض ليسهل استعمالها في النقيض **قوله** قيل
وهو المتاخرون وقالوا اما اندراج وحدة الشرط فلان
الموضوع في قولنا الجسم مفرق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط
كونه ابيض والموضوع في قولنا الجسم ليس بمفرق للبصر
هو الجسم بشرط كونه اسود فاختلاف الشرط يتبع اختلاف
الموضوع وبما نقلنا ظهر ضعف قوله وكل منهما لا يخرج عن توقف
قوله واكتفى الشيخ ابو نصر الفارابي بهذا المخالف لما قال
القطب في شرح الشمسية ورد الفارابي الى وحدة
واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية **قوله** قال صاحب التجريد
فيه لان هذا لا يصح ان يكون تعليلا للتعميم المذكور
لان هذا لو صح انما يثبت به تعسفا قيل ان المعتبر
في التناقض وحدة المحمول والموضوع والباقي مردوده
اليهما ان ماذكره الشيخ فان زمان برودة الهواء غير
زمان عدم البرودة بهما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان

الكون

الكون بتلك الجملة راجعا الى الزمان ولم يمكن رجوع الشرطيات
الا بتعسف ملتبس **قوله** لان موضوع الكلية حاصل السؤال
انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يغيرون اختلاف
الكمية فانه لو وجب عدم الاتحاد في الموضوع اذ تغير الموضوع
في احدى القضيتين الجميع وفي الاخرى البعض وحاصل الجواب
ان المراد بما اعتبروه الاتحاد في العنوان دون خصوصية
الذات هذا كله في غير الموجهات اما اذا كانتا موجهتين فلا تنفع
تلك الشرائط في المحصورات والمحصورات ما لم تختلفا
من الجهة لانهما لو اتحدا في الجهة لم يتناقضا لكذب الضروريتين
في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة
وليس كل انسان كاتبا بالضرورة وصدق الممكنتين
قوله الحاصل ان العكس يحصل عنوان الموضوع اشارة
الى دفع ما يتوهم من ان الموضوع هو الذات والمحمول
هو الوصف والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف
المحمول موضوعا وحاصل الدفع ان موضوع العكس هو ذات
المحمول في الاصل ومحموله وصف الموضوع فيه **قوله** بل لا بد
اشارة الى ان المنفصلة تحتمل لان المفهوم من قولنا العدد
اما زوج او فرد الحكم على زوجية العدد لمعاندته فردية
ومن قولنا العدد اما فرد او زوج الحكم على فردية العدد

للمعاندة الزوجية ولا نسك ان المفهوم من معاندته هذا لذلك غير
المفهوم من معاندته ذاك لهذا فيكون للمنفصلة عكس الا انه لما لم يكن
فيه فائدة لم يعتبروه لان المعاندة من الجانبين ولهذا قالوا لا عكس
للمنفصلة **قوله** واما عكس النقيض فهذا عكس النقيض
على رأي القدماء وهو المستعمل في العلوم واما عكس النقيض على رأي
المتأخرين فهو عبارة عن جعل الاول من القضية نقيض الثاني
والثاني عين الاول مع مخالفة الاصل في الكيف كما اذا حاولنا
عكس قولنا عكس قولنا كل انسان حيوان قلنا لا شيء مما ليس حيوانا
بانسان **قوله** لانهما صادقتان فيه انه من اين علم ان الشارح
اراد بهذا المعنى لم لا يجوز ان يكون مراده ما ذكره المحشي حتى لا يرد
ما ذكره **قوله** عرفوه بانه اخص قضية تلزم للعكس
بالمعنى الاول وهو القضية الحاصلة من التبديل المذكور ولا بد
لاثبات العكس من امرين احدهما ان هذه القضية لازمة للاصل
وذلك بالبرهان المنطقي على جميع المواد والثاني ان لا اخص
من تلك القضية ليست لازمة لذلك الاصل وذلك بالتخلف
في بعض المواد **قوله** ومع بقاء التكذيب لكاذبين فانه يرد
على هذا التقدير ايضا قولنا كل حيوان انسان لا المحمول اذا انعكس
كذبه لا يلزم كذب العكس حينئذ وهو قولنا بعض الانسان حيوان
لتأمل **قوله** لانه بقاء التصديق والتكذيب لان المراد

باللفظ في قوله اطلاقا للفظ اه بقاء التصديق والتكذيب
بحاله وهو لا يحتمل بقاء التصديق فقط لكن يحتمل المجموع
كما لا يخفى على من له دربة باساليب الكلام **قوله** وارادة الوجود
من البقاء لغي انه قيل لم لا يجوز ان يكون تعليلا لقوله بل دباه
ويكون المراد من البقاء الوجود قلنا ارادة الوجود من البقاء
غير مناسب لقوله بحاله لانه لا معنى لوجود التصديق بحاله **قوله**
في تقليل المسئلة ومعنى ان الموجبة الكلية لا تنعكس كلية فيه نظر
لان المثال الجزئي وان لم يثبت القاعدة الكلية لكنه يكفي لانتقاضها
قوله تنويرا للتعليل وهو تصحيح التعليل بالمثال على وجه التعليل له
قوله لان صدق الاصل وهو قولنا بعض الحيوان انسان يستلزم
لصدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حجر وهو نقيض لانه نقيض
الاصل المفروض الصدق وهو قولنا لا شيء من الانسان بحجر
وهو محال وهذا المحال انما لزم من تركيب المقدمتين لصحته
لوجود شرائط الشكل الاول فيه وهو ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى ولا من الاصل لانه مفروض الصدق فتعين ان يكون
من نقيض العكس فيكون محالا فيكون العكس حقا **قوله** ان اشتملت
حقيقة ومعنا ما واما حقيقة ومعنا ما لانه ربما تكون القضية
حركية ولا تركيب في اللفظ من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان
ضاحك بالامكان الخاص فانه وان لم يكن في اللفظ تركيب

الا ان معناه ان ايجاب الضحك للانسان ليس بضروري وهو
ممكن عام سالب وان سلب الضحك عنه ليس بضروري وهو ممكن
عام موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب
في اللفظ بخلاف ما قيدنا القضية باللادوام واللاضرورة
فان التركيب حينئذ بحسب اللفظ ايضا **قوله** فان معناه ايجاب
الضحك للانسان وسلبه عنه تنبيه الى ان ثمة القضية الوجودية
اللادائمة لانها تركبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة
والاخرى سالبة واعلم انه لما انجر الكلام الى القضية البسيطة والمركبة
فنقول ان القضايا البسيطة والمركبة غير محصورة في عدد
الا ان المعتبر منها عند الكاتبي ثلثة عشر الضرورة المطلقة وهي
التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
ما دام ذات الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان
بالضرورة والدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا
ومثالها ما مر والمشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون ذات
الموضوع متصفا بوصف الموضوع ولهذا سميت بالمشروطة
كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا والعرفية العامة
وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه

شرط

شرط وصف الموضوع ومثالها ما مر آنفا والمطلقة العامة
وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه بالفعل كقولنا
بالاطلاق العام كل انسان متنفس والممكنة العامة وهي التي حكم فيها
بانتفاء الضرورة المطلقة من الجانب المخالف للحكم كقولنا
بالامكان العام كل نار حارة فهذه بسائط والمركبات
فهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات كقولنا بالضرورة
كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما والعرفية الخاصة
وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات ومثالها
ما مر والوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة
بحسب الذات كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة
والوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام
بحسب الذات ومثالها ما مر والوقتية وهي التي حكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين مقيدا
باللادوام بحسب الذات كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت
حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما والمنتشرة وهي
التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
في وقت غير معين مقيدا باللادوام بحسب الذات كقولنا
بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائما والممكنة
الخاصة وهي التي حكم فيها بانتفاء الضرورة المطلقة عن جانب

الوجود والعدم كقولنا بالإمكان الخاص كل انسان كاتب
ونسبه مركبات واما عند التفتازاني فثلاثة عشر وهي هذه المذكورات
مع الوقتية المطلقة والمنتشرة وهي الجزئيات الاولان من الوقتية
والمنتشرة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض
بينه وبين الشمس وبالضرورة كل انسان متنفس وقتا ما
والاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجزء الاول
وسلبه اصطلاحا وعليك باستخراج امثلة السوالب قوله
الاستقراء هو الاستدلال اه وانما سمي استقراء لان مقدماته
لا تحصل الا بالتتبع الجزئيات سمي قياسا مقسما وهو مركب
من منفصلة وحملية دائما واشتراطه بكون الانفصال بين الحمليات
واجزاء الانفصال متحدة في النتيجة وان يكون المنفصلة موجبة
كلية مانعة الخلو او حقيقية كقولنا كل حيوان اما انسان
واما فرس واما الفرد واما غير ذلك وكل انسان وفرس وغير ذلك
جسم ينتج كل حيوان جسم وانما سمي قياسا مقسما وانما
سمي هنا في المنفصلة مشتملا على التقسيم قوله لا شيء من الانسان
فيه نظر لان هذا القياس من الشكل الاول ولم يوجد شرائطه
كما لا يخفى قوله عن شكل اخر الجوهر اه لا وجه لتقديم هذا القول
على القولين الاثنين لسبقهما في الشرح الا من هو الكسح
الاول قوله وتسمية الموضوع والمحمول اه تمام المثل وتسمية موضوع

المطلوب

المطلوب ومحمولة الشمل وجه التسمية المكرر بينهما الا ان المكرر
اما موضوع في القضية ومحمول فيهما كما لا يخفى قوله ونحوه ان يكون
تسميته بعنوانه ان الاصغر في اللغة ما قل اجزاؤه والاكبر ما كثر اجزاؤه
فيكون التسمية والنسبة المذكور قوله والمقدار عبارة اي
عبارة عن الامتداد الذي هو الطول والعرض والعمق فيكون
الاضافة بيانية قوله والمراد بحكم الوسط سواء كان الحكم
من حيث الايجاب والسلب وهذا انما يتصور في الشكل الاول
كما لا يخفى قوله اذ لا خامس لغيره لو وجد شكلا خامسا
او سادسا او سابعا لكان هو الشكل الرابع لكن لم يوجد
قوله حضور الثاني لانه اسقط باعتبار الشرط الاول
وهو اختلاف مقدمتيه بالكيف كما انه اضرب الموجبتان
والسالبتان الكليتان والجزئيتان والمختلفتان باعتبار
الشرط الثاني وهو كلية الكبرى اربعة اوى الكبرى الجزئية
الموجبة والسالبة مع السالبتين والموجبتين فبقيت
ضروبه الناتجة اربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة
ينتج سالبة كلية الثاني الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية وضروب الثالث المنتجة
ستة باعتبار اشتراط ايجاب الصغرى وكلية احد مقدمتيه
وضروب الرابع المنتجة عند المتقدمين خمسة وعند المتأخرين

ثمانية والاربعين في المطلقات قوله ثم الحمل وجه في الضرب
الاول من موجبتين كليتين وهو اشرف من الثاني من حمليتين
والكبرى سالبة لان اشرفيته من وجوه اربعة والثاني من وجوه
ثلثة والكليتين الموجبة وان السالبة في الثاني اشرف
من موجبتين والصغرى موجبة في الثالث فيكون الثاني
اشرف من الثالث والموجبة الكلية التي كانت في الثالث
هو اشرف من السالبة الكلية التي كانت في الرابع فيكون
الثالث اشرف من الرابع قوله والعاشر الا في ان خمسة اقسام
الظاهر انه سهو من الناسخ الاول بل الصواب ان يقال
ستة اقسام ثم مع قوله المص واما منفصلتين اي القسم
الاول من الاقترانيات الشرطية ما يتركب من منفصلتين
والشركة بينهما اما في جزء تام منهما وهو المقدم بحاله
او التالي بحاله واما في جزء تام منهما واما في جزء تام من احدهما
غير تام من الاخرى فهذه ثلثة اقسام والمطبوع منها ما كانت
الشركة في جزء تام منهما وينعقد الاشكال الاربعة
فيه لان الشركة ان كانت تالي الصغرى ومقدما في الكبرى
فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان
تاليا فيهما فهو الثاني وان كان مقدما فيهما فهو الثالث
وشرائط انتاج هذه الاشكال وعدد الضروب كما في الحمليات

من غير فرق

من غير فرق قوله المص واما من منفصلتين اي القسم الثاني من الاقترانيات
الشرطية ما يتركب من منفصلتين والشركة بينهما واما في جزء
تام منهما او من جزء غير تام منهما او في جزء تام من احدهما وغير تام
من الاخرى لكن المطبوع من هذه الاقسام ما كانت الشركة في جزء
غير تام منهما وينعقد فيه الاشكال الاربعة وشرائطها المعتبرة
بين الحمليتين معتبرة فيها بين المنفصلتين لكن التمييز
بين المنفصلتين في الاشكال الاربعة هو الذي يسلك
فيه التوبات قوله المص واما من حملية ومتصلة اي القسم الثالث
منها ما يتركب منهما والحملية فيه اما ان يكون صغرى او كبرى
واياما كان فالمشارك لها اما مقدم المتصلة او تاليها الا
ان المطبوع في هذه الاقسام ما كانت الحملية كبرى والشركة مع تالي
المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة
التاليف بين التالي والحملية وينعقد فيه الاشكال الاربعة
والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة فيها بين التالي
والحملية قوله المص واما من حملية ومنفصلة اي القسم الرابع منها
ما يتركب منهما وهو اقسام لان الحمليات اما ان يكون بعدد
اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها واحدا
من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التاليفات في النتيجة واما مع
اختلافها فيها او يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال

او اكثر الا ان المطبوع منها القسمان الاولان وليكن الحملية
واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما
كقولنا كلما كان منفصلة عددا وكل عدد اما زوج او فرد
ينتج كلما كان منفصلة اما زوج او فرد قوله المص واما منفصلة
او منفصلة اي القسم الثالث منها ما يتركب منهما والشركة بينهما
اما في جزء تام او جزء غير تام منهما او من احدهما وكل واحد
من هذه الاقسام ينقسم الى قسمين لان المتصلة اما ان تكون
صغرى او كبرى المطبوع منهما ما كانت المتصلة صغرى والمنفصلة
موجبة كبرى مثل كلما كان زيد انسانا كان حيوانا كان ناطقا
او غير ناطق وتنعقد الاشكال الاربعة فيه وفي بعضها طول
فارجع الى المطولات قوله الزوج اي قبل التنصيف
قوله [illegible] الزوج اي قبل التنصيف الى الواحد
سواء كان مرة او مرارا فهو زوج الزوج وان لم يقبل
التنصيف الى الواحد فهو زوج الفرد سواء قبل التنصيف
مرة او مرارا وانظر ان كلام الشارح رح مبني على هذا فلا يرد
ما قيل وجه لا يثبت لما ذكره الشارح رح ان العدد اما فرد
او زوج الزوج او زوج الفرد فلم يظهر فائدة قوله صحيحا وافيه
من الفهم السقيم قوله المص واما العكس الاستثنائي فقد مر
ان العكس الاستثنائي ما يكون النتيجة ونقيضها مذكورا فيه

فالمذكور

فالمذكور النتيجة ونقيضها او مقدمته او مقدماته وهو محال
والا لزم اثبات الشيء بنفسه وبنقيضه وجزء من مقدمته
والمقدمة الثانية جزء قضية يكون شرطية فالعكس الاستثنائي
مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها
او رفعه ليلزم وضع الاخرى او رفعه قوله والمتصلة ينتج
لوضع المقدم اي يعني استثناء عين المقدم ينتج عين
التالي واستثناء عين نقيض التالي ينتج نقيض المقدم
كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج
انه حيوان وان قلنا لكنه ليس حيوانا ينتج انه ليس بانسان
قوله والحقيقية لوضع يعني المنفصلات تنتج الوضع الرفع
كقولنا في الحقيقية العدد اما زوج او فرد لكنه زوج ينتج
انه ليس بفرد لكنه فرد ينتج انه ليس بزوج ولو قلنا لكنه
ليس بزوج ينتج انه فرد لكنه ليس بفرد ينتج انه زوج
وكقولنا في مانعة الجمع هذا الشيء اما شجر او حجر لكنه شجر
ينتج انه ليس بحجر لكنه حجر ينتج انه ليس بشجر وكقولنا في مانعة
الخلو هذا الشيء اما لا حجر او لا شجر لكنه شجر
ينتج انه لا حجر لكنه حجر ينتج انه لا شجر قوله بناء على ان الشرطية
العكس لا شرط في انتاج عكس الاستثنائي شرائط
الاول ان يكون الشرطية موجبة لانها لو كانت سالبة

لم ينتج شيئا لا الوضع ولا الرفع لا مع الشرطية البتة
بسبب اللزوم او العناد واذا لم يكن بين امرين لزوم
او عناد لم يلزم من وجود احدهما او عدمه وجود الاخر
او عدمه ونتيجتها ان يكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة
وعنادية ان كانت منفصلة لا انها اتفاقية لا تنتج شيئا والا
يلزم الدور لان العلم بصدق الاتفاقية موقوف على العلم
بصدق احد طرفيها او كذبه واعلم ان الاتفاقية كما يكون
في المتصلة يكون في المنفصلة ايضا وهي التي حكم فيها بالتنافي
لا لذات الجزئين بل لمجرد الاتفاق كقولنا في الحقيقة للاسود
اللاكاتب واما ان يكون هذا اسود او كاتبا لانه لا منافاة
بين مفهومي الاسود والكاتب لكن اتفق تحقق
السواد وانتفاء الكتابة ولا يكذبان ولا يصدقان
لانتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد وفي مانعة
الجمع اما ان يكون هذا اسود او كاتبا وفي مانعة الخلو
اما ان يكون هذا اسود او لا كاتبا ونتيجتها احد الامرين
واما اما كلية شرطية او كلية الوضع اي الاثبات والرفع
اي النفي لانه لو انتفى الامران احتمل ان يكون اللزوم
او العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على غير ذلك الوضع قوله وضع
فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او نفيه ثبوت

الاخر

او انتفاؤه فظهر بما قررنا ضعف ما قاله المحشي كما لا يخفى
قوله ولا شك ان وجود اللزوم والا لزم انفكاك اللازم
عن الملزوم فيبطل اللزوم قوله لا بالعكس اي وجود اللازم
لا يستلزم وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم وهو التالي
اعم من الملزوم وهو المقدم قوله وانتفاء اللازم والا لزم
وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم قوله
لا بالعكس اي انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم
لما مر انفا قوله ومما رفعا كقولنا في مانعة الجمع هذا الشيء
اما حجر او شجر لكنه ليس بحجر لا ينتج انه شجر او لكنه ليس
بشجر لا ينتج انه حجر لجواز ارتفاعهما معا وكذا كقولنا
في مانعة الخلو هذا الشيء اما لا حجر او لا شجر لكنه لا شجر لا ينتج
انه حجر لامكان اجتماعهما قوله من احد الطرفين كقولنا
كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا لكنه حيوان لا ينتج
انه انسان او لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان
قوله ما كان من الطرفين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود قوله والا اشعار فيه نظر لان الكلام
بحسب نفس الامر لا بحسب حكم الحاكم قوله اي كالمطابقة
في الظهور يعني ان الدلالة المولف على الصور لا التزام
ايضا لكنها لما كانت مطابقة في الظهور عبر عنها بالمطابقة

لانها وان كانت اه اشارة الى دفع ما قيل ان القوة
العاقلة قابلة لا فاعلة ووجه الرفع ظاهر كلامه **قوله**
لان حكم ها فيه اشارة الى دفع ما قيل ان الحاكم بصدق
القضايا اليقينية اما العقل او الحس او المركب منهما
لا الحس المدرك في الحس والعقل ووجه الدفع ان المدرك
والحاكم هو العقل لا الحس وان كان الحكم باستعانة من الحس
في بعض المواد **قوله** وهو المعنى بالحدث في اللغة يقال علم معا
يقال حدست السهام رميته وحدست رجلي اي وطئته
وحدسه اي سرعة ذهن تحدث اي العقل برأيه شيئا او
وفي عرف اهل المنطق سنوح اي ظهور المبادي والمطالب
للذهن دفعة وما قيل الحدس هو سرعة الانتقال فيه مسامحة
لان السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولا يوصف بها
غيرها وقد صرحوا بان لا حركة في الحدس فلا يكون سرعة
لكنه تسامح فجعل كون الانتقال دفعة سرعة والتسامح
استعمال اللفظ في غير حقيقته بلا قصد علاقة معقولة
اعتمادا على ظهور المفهوم في ذلك المقام **قوله** اشارة
الى ان يعني ان سند الالكتاب لكثرتهم لا غير لان ترك
المصرح المشتمل المنفي قد يكون ان يحذف العاطف
والمعطوف جميعا ولقيام مقامهما لفظ اخصر لود مهما

مثل

مثل لبس عمر ولبس الا **قوله** لا يجوز العقل كذبهم لقرينة
خارجية كالاخبار بقدوم زيد مع سارع صدانه
الى داره **قوله** بل طائفة والمقتضي لحصول العلم مستفاد من التواتر
فاثباته به دور واجيب بان نفس التواتر سبب لحصوله لا انه
لانتج دفعه بل على التعاقب والتوالي **قوله** لتسليم الفقهاء
مسائل اصول الفقه كما استند الفقيه على وجوب الزكاة
في حلي البالغة لقول النبي عم في الحلي زكوة فلو قال الخصم
هذا خبر واحد ولا نسلم انه حجة فيقول له قد ثبت هذا في علم
الاصول فلا بد ان يأخذ منهما مسلما **قوله** اما ان يكون
من حيث الصورة فبان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال
شرط الانتاج الجهة او الكمية او الجهة كما اذا كان كبرى
الشكل الاول جزئية او صغرى الم سالبة او ممكنة **قوله**
او من المعنى فبان يكون المطلوب او بعض مقدماته شيئا
واحدا او هو المصادرة على المطلوب كقولنا كل انسان
بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك او بان
يوضع الذهنيات مقام الخارجيات كقولنا الحدوث
حادث وكل حادث فله حدوث فالحدوث له حدوث
او بان يوضع الخارجيات مكان الذهنيات كقولنا
الجوهر في الذهن وكل موجود في الذهن وكل قائم
قائم بالذهن

بالذهن عرض سبح ابحاثه عرض **قوله** مقدمات وهمية وهي قضايا
كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة وضح لقوله في امور
محسوسة حكم الوهم في المحسوسات فانه ليس بكاذب بحسب
الحس فيتبع الشرع لان الوهم قوة جسمانية للانسان بها يدرك
الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهو تابع للحس فاذا حكم على المحسوسات
لانه حكم صحيحا واما حكم على غير المحسوسات فاحكامه كاذبة فانه يحكم بان
كل موجود مشار اليه ومما يدل على كذب الوهم انه يساعد العقل
في المقدمات المنتجة لنقيض ما حكم الوهم به كما يحكم بالخوف
عن الميت مع انه يوافق العقل في ان الميت جماد والجماد لا يخاف
منه المنتج لقولنا الميت لا يخاف منه فاذا وصل العقل والوهم
الى النتيجة نكص الوهم على عقبيه وانكرها كذا قيل **قوله** يسمى
سفسطة وهي مشتقة من سوفا اسطا وسوفا العلم
والحكمة واسطا هي المذخرف المزين بالباطل والغلط
استعملت في اقامة الدلالة على نفي ما علم تحققه بالضرورة
ولكن هذا اخر ما اوردنا ايراده في هذه الاوراق
والحمد لله الواهب الوجود
على الاطلاق ومفيض الحكمة
والارزاق والصلوة
والسلام على محمد المبعوث
لتتميم مكارم
الاخلاق

تم

الهی لطف ایدوب شیخ عطا قیل عطاسی
فلکدن خیلی کج دیمش بزه عطاسی
شریعت دوزنه کیشون طرافت
مدارنده حقیقت الشوق حبیب
صلاة ایله سلام ای ایل اسرار
سوکلر روحنه دیده مراد

